وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت –

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

أهمية التحليل المالي في دراسة القوائم المالية للبنك

– دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتيسمسيلت -

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

- تخصص مالية مؤسسة -

من إعداد الطالبتين:

نخنيمة نوال

حريزي مريم فاطمة الزهراء

تحت إشراف:

الأستاذة : سهلي رقية

أعضاء لجنة المناقشة

د/ العقاب كمال	المركز الجامعي الونشريسي – تيسمسيلت –	رئيسا
د/ سهلي رقية	المركز الجامعي الونشريسي – تيسمسيلت –	مشرفا
د/ بلحسين لخضر	المركز الجامعي الونشريسي – تيسمسيلت –	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017- 2018

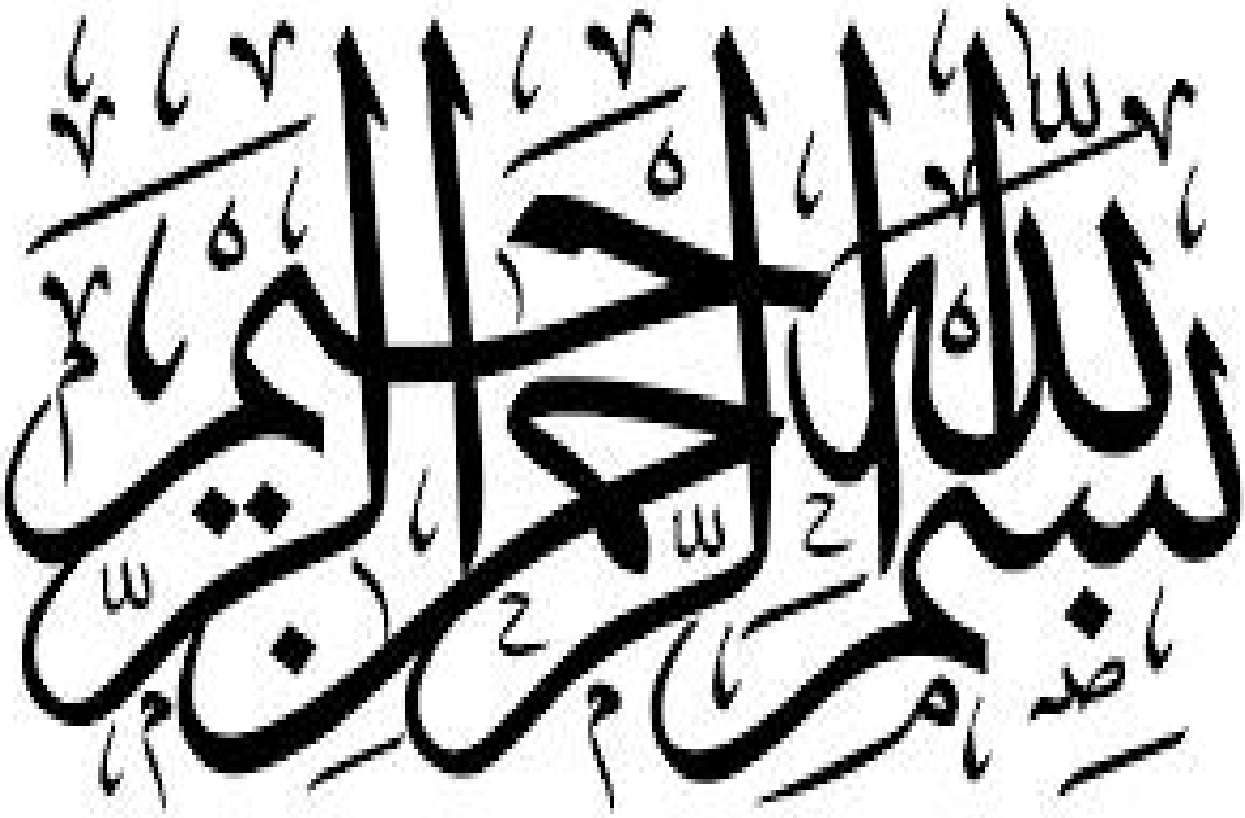
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أحمد الله عز وجل وأشكره الذي أنار لي طريق العلم ومنحني القدرة والصبر ووفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى:

للذين قال في حقهما الرحمن: " ووصيناك بالوالدين إحسانا "

إلى من حملتني وهنا على وهن، وأغرقتني حبا وحنانا منذ كنت بداخل أحشاءها أمي حبيبتي أطال الله في عمرها وحفظها من كل سقم وأمدها بالصحة والعافية.

إلى شمعة وعماد البيت من يمتلئ فؤاده فرحا لنجاحنا، أبي الغالي أطال الله في عمره وبارك له فيه وأمده بالصحة والعافية وحفظه من كل سقم.

إلى أخواتي عزيزاتي " خيرة، إيمان، إيناس " أسعدهما الله في حياتهما وفي رضاه وحفظهما من كل شر.

إلى إخوتي أحبتي قدوتي وسندي أطال الله في عمرهم ورضي عنهم، وحفظهم من كل شر "هواري، سيد أحمد".

إلي من كان السندي القوي لي زوجي الغالي " إبرهيم" أطلب من الولي الغزيز أن يرزقة الصحة والعافية ويوطيل في عمره ويحفظه من كل شر.

إلي عائلة نخنيمة كبيرا وصغيرا.

والي كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

نوال

إهداء

الحمد لله الذي وفقني في الحياة وإنجاز هذا العمل الذي أهدي ثمرته إلى:

التي جعلت الجنة تحت قدميها ويعجز اللسان عن إيجاد الكلمات والحروف لشكرها ويجف

الحبر على الورق لوصفها، رمز المحبة والعطاء أمي الغالية حفظها الله تاج فوق رأسي وشفاها الله لنا .

إلى رمز التضحية والإخلاص، رمز العطاء والأمل إلى الذي أسميته الشرف والصمود والكلمة وأراد لي أن أكون دائما في المستوى أبي الغالي حفظه الله

إلى أخواي سندي في الحياة زينو وزاكي حفظهم الله ووفقهم في حياتهم ودراستهم الجامعية.

إلى صديقاتي العزيزات سمية، بثينة، بسمة، حياة ودنية أسأل الله أن يوفقهن في حياتهم العملية والعلمية .

إلى كل عائلتي حريزي وماحي .

أساتذتي الكرام الذين عرفتهم طيلة مشواري الدراسي خاصة الدكتور لخضر بلحسين والأستاذ برقاد اللذان لن ننسى فضلهما علينا في إنجاز هذه العمل المتواضع .

كل من جمعتني معهم مقاعد الدراسة ومجالس العلم خاصة طلبة مالية المؤسسة.

إلى كل من حمل لي ذرة ود ومحبة في قلبه إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة.....

مريـــــم

كلمة الشكر

الحمد لله تعالى نحمدك ونشكرك، كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانك، اللهم أعنا على ذكرك، وشكرك وحسن عبادتك.

بداية نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل ونخص بالذكر المشرف الأستاذة سهلي رقية التي لم تبخل علينا بالنصائح والإرشادات، وطالما قدمت لنا العون والمساعدة.

و كل من الأستاذ بلحسين و الأستاذ برقاد .

و إلى كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير و الى مكتبة الرشيد .

إلى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت وعلى رأسهم السيد مدير الوكالة.

وفي الأخير إلى كل من ساهم معنا في إنجاز هذا العمل المتواضع من بعيد وقريب.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
البسملة	
آية قرآنية	
الإهداءات	
كلمة شكر وتقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
قائمة الأشكال	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الاختصارات والرموز	VII
المقدمة العامة	أ- ج
الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل المالي	01
المبحث الأول: التحليل المالي وتطوره التاريخي	03
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته	03
المطلب الثاني: تعريف التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه	05
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي	07
المبحث الثاني: خطوات وبيانات وإستعمالات وأدوات وطرق التحليل المالي	10
المطلب الأول: خطوات التحليل المالي	10
المطلب الثاني: بيانات وإستعمالات التحليل المالي	13
المطلب الثالث: أدوات وطرق التحليل المالي	15
المبحث الثالث: إختلاف التحليل المالي بين المؤسسات الإقتصادية والبنوك التجارية	18
المطلب الأول: الكيانات الإقتصادية الخاضعة لتحليل المالي	18
المطلب الثاني: الفرق بين المؤسسات الإقتصادية والبنوك	21
المطلب الثالث: معايير عرض القوائم المالية للبنوك التجارية	24
الفصل الثاني: التحليل المالي في البنوك التجارية	29
المبحث الأول: نظرة حول البنوك التجارية	31
المطلب الأول: : مفهوم وأهداف وأهمية البنوك التجارية	31

المطلب الثاني: وظائف وأنواع البنوك التجارية	35
المطلب الثالث: أسس البنوك التجارية	38
المبحث الثاني: قوائم المالية للبنوك التجارية	40
المطلب الأول: ميزانية بنك تجاري	40
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج للبنك تجاري	45
المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة للبنك تجاري	48
المبحث الثالث: دور التحليل المالي في دراسة القوائم المالية	53
المطلب الأول: التحليل بواسطة مؤشرات المالية	53
المطلب الثاني: التحليل الأفقي والعمودي	59
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (البدر) - وكالة تيسمسيلت -	62
المبحث الأول: الإطار العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	64
المطلب الأول: نشأة وتعريف (تقديم بنك البدر)	64
المطلب الثاني: أهداف ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	66
المطلب الثالث: موارد البنك الفلاحة والتنمية الريفية	67
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	68
المبحث الثاني: بطاقة فنية حول وكالة بدر – تيسمسيلت-	69
المطلب الأول: لمحة عن وكالة تيسمسيلت وهيكلها التنظيمي	69
المطلب الثاني: مصالح وكالة تيسمسيلت	70
المطلب الثالث: الخدمات التي تقدمها الوكالة	70
المبحث الثالث: تقديم وتحليل القوائم المالية لوكالة تيسمسيلت	72
المطلب الأول: عرض القوائم المالية لوكالة تيسمسيلت بدر -544-	72
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية بواسطة مؤشرات والنسب	75
المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية بواسطة التحليل الأفقي والعمودي	82
الخاتمة العامة	
المصادر والمراجع	
الملاحق	

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-02)	وظائف البنوك التجارية التقليدية والحديثة	36
(01-03)	الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	68
(02-03)	الهيكل التنظيمي الحديث لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية -تيسمسيلت-	69
(03-03)	التمثيل البياني لجدول حسابات النتائج لسنة 2015	90
(04-03)	التمثيل البياني لجدول حسابات النتائج لسنة 2016	91

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(02-01)	نموذج الميزانية العمومية	42
(02-02)	نموذج جدول حسابات النتائج	46
(02-03)	نموذج جدول تدفقات الخزينة	49
(03-01)	الميزانية العمومية لسنتين (جانب الأصول)	72
(03-02)	الميزانية العمومية لسنتين (جانب الخصوم)	73
(03-03)	جدول حسابات النتائج لسنتين	74
(03-04)	أهم عناصر الأصول المستخدمة في حساب المؤشرات المالية	75
(03-05)	أهم عناصر الخصوم المستخدمة في حساب المؤشرات المالية	76
(03-06)	حساب السيولة النقدية	77
(03-07)	حساب نسبة هامش الربح	77
(03-08)	حساب معدل العائد علي الودائع	78
(03-09)	حساب معدل العائد علي الموارد	78
(03-10)	حساب معدل عائد علي حقوق ملكية	79
(03-11)	حساب معدل عائد علي الأصول	79
(03-12)	حساب معدل إستثمار ودائع	80
(03-13)	حساب نسبة القروض إلي ودائع	80
(03-14)	حساب معدل توظيف الأموال	81
(03-15)	حساب الرافعة المالية	81
(03-16)	التحليل الأفقي لجانب الأصول لميزانية بنك	82
(03-17)	التحليل الأفقي لجانب الخصوم لميزانية بنك	83
(03-18)	التحليل العمودي للميزانية جانب الأصول والخصوم	85
(03-19)	التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج	87
(03-20)	التحليل العمودي لجدول حسابات النتائج	89

قائمة الاختصارات و الرموز

الرمز	المعنى
SCF	النظام المحاسبي المالي
SCFB	النظام المحاسبي المالي البنكي
IAS	معايير المحاسبية الدولية
IFRS	معايير التقارير المالية الدولية
IAS01	عرض البيانات المحاسبية
IAS30	الإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة
IFRS07	الأدوات المالية : الإفصاح
ROE	معدل العائد علي حقوق الملكية
ROA	معدل العائد علي الأصول
EM	الرافعة المالية
TRC	جدول حسابات النتائج
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مقدمة عامة

توطـئـة :

التحليل المالي يعد من أهم المواضيع المالية الهامة والمتجددة بتجدد الأنظمة والتشريعات المالية والتطورات الإقتصادية الداخلية والدولية، والذي يهدف إلي التخطيط، المراقبة والتشخيص المالي والكشف عن مدى نجاح وكفاءة السياسات المالية في المؤسسة بإستخدام أدوات التحليل المالي المتعددة.

فأهمية التحليل المالي تتزايد يوما بعد يوم في عالمنا المعاصر، مما جعل إدارات مختلف الشركات والمتعاملين معها بحاجة دائمة إلي المعلومات والمؤشرات المالية يسترشدون بها في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية، ومما لاشك فيه أن المحللين الماليين هم أكثر الفئات أهلية لتزويد رجال الأعمال بالمؤشرات التي هم بأمس الحاجة إليها.

ويعد القطاع البنكي من أهم قطاعات الأعمال تأثيرا على المستوى الدولي، حيث تستفيد من خدمات البنوك معظم الأفراد والمنظمات مودعين كانوا أو مقرضين، وللبنوك علاقات وثيقة بأجهزة السلطات الحكومية وغيرها المسؤولة عن تنظيم ووضع القوانين المنظمة لأعمال القطاع البنكي مما أعطى للبنوك دورا مهمّا في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي، فحسن أداء البنوك وضمان سلامته حظي بالإهتمام العام وخاصة ما يتعلق بملائمتها المالية ومدى توافر السيولة لديها ودرجة المخاطر النسبية المتعلقة بأنشطتها المختلفة.

وتختلف أنشطة البنوك عن باقي الأنشطة الأخرى من حيث المحاسبة والقوائم المالية، فالعمليات المصرفية تتميز بالدقة والتنوع والسرعة في إنجاز المهام، لذلك فمحاسبة البنوك يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة والوضوح والسرعة حتى يسهل إستخراج البيانات المحاسبية والكشوفات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب من القوائم، وذلك للقيام بعملية التحليل المالي لأن القوائم المالية لأي بنك أو مؤسسة مالية من أهم المؤشرات الرئيسية في الحكم على سلامة وضعها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بإلإلتزاماتها، وكما هو معروف أن التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخد القرار أو أي طرف له مصلحة ولا تقتصر أهميته فقط في إدارة البنك أو المؤسسة بل تتعدى إلى مساهميها ودائنيها وكل من له علاقة معها ولا يمكن القيام بذلك الا بإستخدام أدوات تحليلية معتمدة من طرف المحليلين الماليين والتي تتمثل في مجموعة من المؤشرات والنسب لتحديد الوضعية المالية للبنك أو المؤسسات بصفة عامة والحكم عليها بأنها وضعية جيدة أو حسنة أو سيئة من أجل إتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

السؤال الرئيسي :

ومن هنا يمكن طرح الاشكالية التالية :

هل يساهم التحليل المالي للقوائم المالية للبنك في تحديد وضعيته المالية ؟

الأسئلة الفرعية :

وللإجابة عن الإشكالية السابقة نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

1. هل يختلف التحليل المالي في البنك عن التحليل المالي في المؤسسات الإقتصادية ؟
2. ما هي أهم القوائم المالية التي يعتمد عليها البنك ؟
3. كيف يتم تحليل القوائم المالية للبنك محل الدراسة ؟

فرضيات الدراسة :

من أجل الوصول إلي نتائج موضوعية وواقعية، جعلت لهذا الموضوع فرضيات متمثلة في النقاط التالية :

1. يختلف التحليل المالي في البنك عن التحليل المالي في المؤسسات الإقتصادية في مجموعة من العناصر كالنظام المحاسبي المالي و مجموعة من القوانين و المعايير و كذلك القوائم المالية.
2. تتمثل القوائم المالية التي يعتمد عليها البنك في الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول التدفقات الخزينة.
3. يتم تحليل القوائم المالية للبنك محل الدراسة بالإعتماد على مؤشرات ونسب خاصة بالتحليل المالي للبنك كالتحليل الأفقي والعمودي وبإستخدام المؤشرات التي تقيس السيولة والربحية والمخاطرة وعن طريق المقارنة بين سنتين أو أكثر.

موضوع البحث :

يتناول هذا البحث الذي يأتي تحت عنوان **"أهمية التحليل المالي في دراسة القوائم المالية للبنك - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة تيسمسيلت) -.**

أهمية البحث :

يكتسي البحث أهمية والتي تتجلي في النقاط التالية :

1. التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تتلاقي إهتمام كبيرا في ميدان التسيير ولإدارة المالية والمؤسسات المالية.
2. تكمن أهمية التحليل المالي في القدرة علي معرفة الوضعية المالية الفعلية للبنك وتحديد مركزه المالي .
3. التحليل المالي أداة مهمة في إتخاذ قرارات.

أهداف البحث :

نهدف من خلال هذ البحث إلى :

1. إعطاء مفهوم واسع للتحليل المالي ومدي فعاليته في دراسة قوائم المالية.
2. الإحتكاك المباشر للميدان العملي بالبنك.
3. محاولة دراسة قوائم المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالإعتماد علي التحليل المالي .
4. إظهار الجانب التطبيقي لهذا الموضوع.

المنهج المتبع في البحث :

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده وللإجابة علي الإشكالية المطروحة إعتمدنا في دراستنا علي المنهج الإستقرائي بالإعتماد على آداة الوصف في الجانب النظري، أما في الجانب التحليلي إعتمدنا على منهج دراسة حالة، حيث إقتصر الجانب التطبيقي لهذه الدراسة علي تحليل ميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك محل الدراسة.

حدود البحث :

تكمن حدود البحث فيما يلي :

1. الإطار الزمني : تم تحليل القوائم الملية للبنك للسنوات 2015 و 2016
2. الإطار المكاني : تمثل الاطار المكاني في مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة تيسمسيلت).

الدراسات السابقة :

- زاهر صبحي بشناق : **"تقييم الآداء المالي للبنوك الاسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين"**، رسالة مكملة لنيل شهادة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.

حيث تتمحور إشكالية البحث حول ما دلالة مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية؟ وهل يوجد إختلاف بينهما؟

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مدى إستخدام المصرف التجاري الفلسطيني لأدوات التحليل المالي في عملية تقييم آداءه المالي وإعتمد في ذلك على أهم النسب والمؤشرات المالية التي تقييم كفاءة الآداء المالي للبنوك التجارية.

ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها هذه الدراسة :

1. تحتفظ البنوك الإسلامية بسيولة نقدية عالية مقارنة بالبنوك التقليدية، الأمر الذي يعني حرمان البنوك الإسلامية من تحقيق عوائد مجزية نتيجة عدم إستغلال تلك السيولة المتاحة لها.

2. تبين أن البنوك الإسلامية تقوم بتوجيه جزء كبير من أموالها نحو الإستثمارات، وهو ما يعكس إنخفاض السيولة القانونية لديها مقارنة بالبنوك التقليدية.

3. ظهرت مؤشرات الربحية منخفضة نسبيًا للبنوك الإسلامية مثل (هامش الربح، وصافي الأرباح إلى الإيرادات، والعائد على الودائع، والعائد على الموارد، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على الموجودات).

4. يلاحظ إرتفاع نسب مؤشرات النشاط (توظيف الأموال) لدى البنوك الإسلامية والتي تظهرها نسب معدل إستثمار الودائع، ونسبة التمويل إلى الودائع، ومعدل توظيف الموارد).

- اليمين سعادة، **إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة - العلمة- سطيف**، رسالة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر –باتنة، 2008-2009 .

حيث تتمحور إشكالية البحث حول هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة، وتحديد المشاكل التي تعاني منها؟

هدفت هذه الدراسة إلى :

1. التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة .
2. إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة .
3. التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لأجهزة للقياس والمراقبة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليه الدراسة :

1. المؤسسة تحتفظ بقدر كافي من السيولة وهي تعتبر أموال مجمدة يجب على المؤسسة إستثمارها في مجالات أخرى .
2. المؤسسة غير مستقلة لكل أصولها يجب عليها التخلي عن الإستثمارات الزائدة، وإستغلالها إن كانت غير مستغلة.

بينما دارستنا تتميز عن الدراسات السابقة في كونها تطرقت الي التحليل المالي في البنوك التجارية وهي تختلف عن التحليل المالي في البنوك الإسلامية و التحليل المالي في المؤسسات الإقتصادية.

صعوبات الدراسة :

وتتمثل عموما في :

1. عدم وجود مصلحة متخصصة في التحليل والتقييم المالي على مستوى الوكالة البنكية لتيسمسيلت نظرا لأنها وكالة .

2. عدم وجود موظفين وإطارات على مستوى الوكالة البنكية لتيسمسيلت متخصصين ومتمكنين في التحليل والتقييم المالي.

3. صعوبة في التوجيه والإرشاد .

4. السرية الزائدة عن اللزوم فيما يخص منح المعلومة والوثائق والمستندات الضرورية لإنجاز البحث خاصة ما تعلق منها بالإحصائيات والأرقام.

تقسيمات البحث :

لمعالجة الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة عامة، وتعقبهم خاتمة عامة تضمنت عرض عام للنتائج التي توصلنا إليها، و يكون تقسيم البحث كما يلي:

يضمن الفصل الأول **"الإطار النظري للتحليل المالي"** عموميات حول التحليل المالي وكذا الفروقات الجوهرية ما بين التحليل المالي في البنوك والمؤسسات الاقتصادية ، كما تناولنا في الفصل الثاني **"البنوك التجارية وتحليل قوائمها المالية"** عموميات حول البنوك التجارية وأهم الأسس التي تقوم عليها، وعرض للقوائم المالية للبنك، وتطرقنا كذلك إلى أهم الطرق والمؤشرات المستخدمة في التحليل المالي للبنك، وفي الأخير تطرقنا في الفصل الثالث **"دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (البدر)"** إلى التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية للمديرية العامة ووكالة تيسمسيلت، ثم قمنا بالتحليل المالي للقوائم المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالإعتماد على مؤشرات وطرق التحليل المالي في البنك.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل المالي

تمهيد :

يعتبر التحليل المالي علم له قواعد ومعايير وأسس بتجميع البيانات، والمعلومات الخاصة بالتقارير المالية للمؤسسة، وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة، وإيجاد العلاقة فيما بينهما ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها لتقييم الوضع المالي للشركة. فالتحليل المالي يعتبر من أنسب الوسائل والأدوات لتحقيق هذه الغايات من تشخيص نقاط القوة وتحديد إيجابيات ونقاط الضعف وأهم مسبباتها وأيضا إكتشاف الفرص والتهديدات التي تواجه المؤسسة وهذه المتغيرات إنها تشكل جوهر الأداء الإستراتيجي لمنشأة الأعمال.

حيث يتبع المسير المالي عدة خطوات وطرق التحليل المالي إضافة إعتماده علي معلومات وأدوات خاصة للوصول إلي تحقيق أهداف الأطراف المعنية.

وسنقوم بتسليط الضوء على الإطار النظري حول التحليل المالي في هذا الفصل وذلك من خلال ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التحليل المالي وتطوره التاريخي

المبحث الثاني : خطوات، بيانات وإستعمالات، أدوات وطرق التحليل المالي

المبحث الثالث : إختلاف التحليل المالي بين المؤسسة الإقتصادية والبنوك

المبحث الأول : التحليل المالي وتطوره التاريخي

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات والمتعاملين معها من أجل تقييم نشاطها، ويعد تشخيصا للحالة أو الوظيفة المالية للمؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، المستثمرين، البنوك بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة وإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

وسنقوم بتسليط الضوء في هذا المبحث إلى لمحة التاريخية للتحليل المالي وأسباب نشأته، مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتعريف التحليل المالي وأطراف المستفيدة منه، أهمية وأهداف التحليل المالي.

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته

مر التحليل المالي منذ ظهوره بالكثير من التطورات التي جاءت نتيجة لتغير ظروف المحيط الإقتصادي وإرتبطت بأحداث إقتصادية هامة وهذا أدي إلي ظهور التحليل المالي.

أولا : لمحة تاريخية عن التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر حيث إستعملت البنوك والمؤسسات المالية النسب المالية التي تبين أساسا مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك إستنادا إلى كشوفاتها المحاسبية. ولكن مع تطور الصناعة والتجارة وظهور في بداية العشرنيات من هذا القرن بعض الدراسات المبنية علي العديد من المؤسسات ومن النسب المختلفة.

ولقد كان للأزمة الإقتصادية التاريخية (1929- 1933) أثر معتبر في تطور تقنيات التسير وخاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف.

كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (ما بعد سنة 1945) لإعادة بناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث ظهر المصرفيون والمقرضون إهتمامهم بتحديد خطر إستعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور الشركات ووسائل التمويل في الستينات إنصب الإهتمام على نوعية الشركات، حيث تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الإختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الإدخار العمومي.

كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للشركة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها وإستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، وأدى تعميم التحليل المالي في الشركات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية[1].

ثانيا : نشأة التحليل المالي

هناك عدة عوامل عجلت بظهور التحليل المالي كقاعدة لتحليل وتقييم أداء الشركات حيث يمكننا تلخيص هذه الأخيرة في :[2]

1. **الثورة الصناعية وظهور الشركات الكبيرة :** أدت الثورة الصناعية إلى ظهور عمليات الإنتاج الكبيرة، مما نتج عنه ظهور شركات عملاقة، خاصة منها شركات المساهمة، والتي يكون فيها إنفصال بين الإدارة والملاك أو المساهمين، وبالتالي كان من الضرورة إيجاد وسيلة تمكن المستثمرين من متابعة نتائج الشركات التي يستثمرون فيها أموالها.
2. **التدخل الحكومي في كيفية إنجاز القوائم المالية :** رغبة من الحكومات في توفير قدر من الأمان للمستثمرين، قامت بوضع القوانين أو التشريعات التي تقضي بضرورة أن تقوم المنظمات بتبويب قوائمها المالية وعرض بياناتها المالية بشكل يسمح للمساهمين والأطراف الخارجية الأخرى بالتعرف على نتائج الشركة.
3. **الكساد الكبير :** ساد الولايات المتحدة في فترة الثلاثينيات من القرن المنصرم، والذي عجل بالبحث عن أداة تراقب وتتنبأ بالمستقبل المالي للشركات.
4. **ظهور الإئتمان كمصدر للتمويل :** حيث أن شركات التمويل والبنوك المقرضة تهتم بشكل أساسي بعملية إتخاذ قرار التمويل من عدمه، بناءا على المؤشرات التي تعطيها نتائج التحليل المالي.
5. **ظهور البورصات الخاصة بالأوراق المالية :** إن قوانين البورصة تقتضي بضرورة أن تقوم الشركات التي تطرح أسهمها للإكتتاب أن تعرض وبشكل مفصل قوائمها المالية حتى يمكن للمستثمرين من إتخاذ قراراتهم الإستثمارية.

المطلب الثاني : تعريف التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

يعتبر التحليل المالي من بين أهم الأدوات التي يستخدمها العديد من المهتمين به من المستثمرين، مؤسسات، بنوك إلي غير ذلك من أجل معرفة الوضعية المالية من خلال هذا التحليل وإتخاذ قرار المناسب الذين يبحثون عنه بأسلوب علمي دقيق.

---

[1] ناصر دادي عبدون، **تقنيات مراقبة التسييرالتحليل المالي**، جزء الأول، دار الهداية العامة، عمان، الأردن، 1998، ص 13.

[2] السالم مؤيد سعيد، **نظرية المنظمة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 36.

أولا : تعريف التحليل المالي

تختلف تعاريف التحليل المالي بإختلاف المنهج العلمي المتبع ويمكن إعطاء مجموعة من التعاريف تتمثل في أن التحليل المالي هو :

1. عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية إتخاذ القرار[1].
2. مهمة من مهام التسيير المالي ويعد الركيزة التي يستند عليها المسير المالي في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية[2].
3. فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة عن فترة أو فترات ماضية بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقديم المؤسسة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة الأعمال ونشاط المؤسسة عن فترات مقبلة[3].
4. عبارة عن عملية منظمة تهدف إلي تعرف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلي مواطن الضعف لوضع العلاج اللأزم لها، وذلك من خلال : [4]
   أ. القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة
   ب. الإستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الإقتصادية العامة.
5. أما في مجال التسيير المالي، هو آداة لترجمة القوائم المالية للمؤسسة[5].

وعليه، فالتحليل المالي هو دراسة محاسبية، لأنه يهتم بفحص القوائم المالية للمؤسسة لفترة أو فترات ماضية، قصد تقييم المعلومات التي تفيد المؤسسة، وهو كذلك دراسة تنبؤية لأنه عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف تقييم الماضي والمساهمة في الإستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات، وهو أيضا وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية لأنه يعتبر خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربح.

---

[1] عبد الغفار حنفي، **تقييم الآداء المالي ودراسات الجدوى**، دار الجامعية، جامعة الاسكندرية، 2009، ص 51 .

[2] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون- الجزائر، نوفمبر 2014، ص 15 .

[3] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص133.

[4] أيمن الشنطي، عامر شقر، **مقدمة في الإدارة التحليل المالي**، طبعة الأولي، دار البداية، عمان، الأردن، 2007، ص ص 125- 126.

[5] Jack forget ,Analyse Financièr , Editions d'Organisation , France , 2005 , page : 9 .

ثانيا : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي :

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي، كما تتنوع أغراض إستخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا، لتنوع علاقتهم بالمؤسسة من جهة، ولتنوع قرارتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى.

ويمكن تحديد الفئات المستخدمة لمعلومات التحليل المالي بما يلي :[1]

1. **إدراة الشركة :** يظهر التحليل المالي، مدي كفاءة الإدارة في أداء وظائفها وإنعكاس ذلك علي تحقيق مصلحة المالكين والمساهمين وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة، وتمكنها من تحديد موقفها الإستراتيجي.
2. **المالكين والمساهمين :** في ظل فصل الملكية عن الإدارة، فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية، تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين في إطار تعظيم ثروتهم.
3. **المستثمرون والدائنون :** وذلك من خلال معرفة قدرة الإدارة على تحقيق الإيرادات ونصيب السهم الواحد من الأرباح والأرباح الموزعة. أما بالنسبة للدائنون التحقق من قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها المالية.
4. **هيئة الأوراق المالية :** وذلك لمعرفة المعلومات عن الشركات ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية.
5. **الغرف التجارية والصناعية :** للتحقق من مدى مساهمة الشركات في تفعيل مؤشرات الإقتصاد الوطني.
6. **الدولة والأجهزة الضريبية :** لأغراض تطبيق التشريعات الضريبية، وإختبار درجة صدق الحسابات.
7. **البنوك وغيرها من المؤسسات المالية :** بهدف تقدير الجدارة الإئتمانية للشركة وإقرار منح الائتمان.
8. **عمال المؤسسة :** وذلك من أجل التعرف على الأرباح المحققة خلال الدورة والجزء الذي سيعود عليهم من هذه الأرباح في شكل مكافآت أو في شكل زيادة في الأجور بالإضافة إلى معرفة ضمان مناصبهم مستقبلا.
9. **الموردون :** تتضح إستفادتهم من حيث التأكد من سلامة المركز المالي المؤسسة، وتطور درجة المديونية وبالتالي هل يستطيع المورد أن يقرر الإستمرار في التعامل مع المؤسسة، أو التقليل من ذلك، أو إلغائه تماما.
10. **الزبائن :** تهمهم نتائج التحليل المالي للتأكد من قدرة المؤسسة على إحترام عقود الطلبيات المبرمة معها.

المطلب الثالث : أهمية وأهداف التحليل المالي

إن أهمية التحليل المالي قد إزدادت بشكل كبير في الإقتصاديات المعاصرة، بل أن الكثير من المؤسسات قد خصصت أقساما خاصة ودعمتها بالكفاءات الإدارية والمحاسبية اللازمة، لكي تتخصص في التحليل المالي وجعله الأداة

[1] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي**، الطبعة الرابعة، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008، ص31.

التي تدفع بوتيرة المؤسسة إلى التنمية والتطور، إذا نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يتمتع بها أصبح لابد من معرفة كذلك الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

أولا : أهمية التحليل المالي :

يعتبر التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمؤسسة فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها، فحتى يتمكن المدير في وضع الخطط المالية لابد له من معرفة المركز المالي لمؤسسته، فالخطط المالية يجب أن تتناسب مع القدرات الحالية والمتوقعة للمؤسسة والتحليل المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات مؤسسته المالية والإدارية.

وبالإضافة إلى ذلك أصبح التحليل المالي يستعمل كوسيلة لتقييم أداء المؤسسة ككل والحكم على مركزها المالي وإدارتها بحيث تبرز من دراسة قوائمها المالية نواحي الضعف ونواحي القوة فيها.

وبشكل عام فإن أهمية التحليل المالي في المؤسسة تنبع من حقيقة أنه يساعد في تحقيق الأغراض التالية التي هي أغراضه :[1]

1. معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة.
2. تحديد قدرة المؤسسة على الإقتراض والوفاء بالديون.
3. الوصول إلى القيمة الإستثمارية للمؤسسة.
4. الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبيعية والتخطيط لها.
5. الإفادة منه في إتخاذ القرارات لأغراض إحكام الرقابة الداخلية.
6. الحكم على مدى كفاية إدارة المؤسسة.
7. توضيح الإتجاه العام لفعاليات المؤسسة.

وهكذا فإن الإهتمام بالتحليل المالي يتعدى حد مجرد إكتشاف العلاقات بين الأرقام إلى التحري عن أسباب قيام هذه العلاقات بهذا الحجم وهذا الإتجاه مما يساعد في النهاية على العثور على أفضل الحلول للمشكلات المختلفة، فالتحليل المالي يوفر للمدير المالي أدوات قياسية يستعملها في التخطيط المالي والرقابة المالية.

كذلك يقوم المحاسب في المؤسسة بإعداد القوائم المالية لبيان نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة وتصوير قائمة المركز المالي لبيان مجوداتها وطرق تمويل هذه الموجودات سواء من خلال حقوق الملكية أو الإلتزامات والإئتمان، لذلك فإدارة المؤسسة هي المحرك الرئيسي لدقة الأعمال من خلال القرارات للسياسات والطرق الصادرة للتنفيذ، فأهمية التحليل المالي للإدارة ينبع من أنه تقييم أداء نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي للمخطط منها والمنفذ فعليا لمعالجة

[1] زياد رمضان ومحمود الخلالية، **التخطيط والتحليل المالي**، دار الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2013، ص8.

الإنحرافات، وأسباب حدوثها السالب منها والموجب، ويساعدها في رسم أهدافها ووضع خططها المستقبلية والرقابة القبلية عند التنفيذ لإتخاذ القرارات المهمة لمعالجة الأخطاء وتصحيحها.

وكذلك التحليل المالي يساعد الإدارة في إكتشاف العروض الإستثمارية الرابحة والجيدة، ومعرفة قدرة المؤسسة الإئتمانية في مقدرة أصول المؤسسة على تغطية الإلتزامات خلال فترة معينة، وكذلك تقديم النصح والإرشاد للمشاكل الإدارية لتفادي الفشل المالي للمؤسسة من خلال معرفة مؤشرات نتائج الأعمال وبالتالي إتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الإحتمالات المختلفة[1].

ثانيا : أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام، إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة وبكيفية، تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية، في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف، ومن ثم الإستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم، في ترشيد قرراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع، وتمثل هذه الأهداف في :[2]

1. **بالنسبة للشركة :** تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الإستثمار الأفضل، وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى :[3]

أ. تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.

ب. تقييم نتائج قراءات الإستثمار والتمويل.

ت. تحديد مختلف الإنحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها.

ث. الإستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.

ج. تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن إستثمارها.

ح. التنبؤ بإحتمالات الفشل التي تواجه الشركة.

خ. يعتبر التحليل المالي مصدرا للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.

د. تقييم ملاءة الشركة في الأجل الطويل والقصير.

2. **بالنسبة للمتعاملين مع الشركة :** حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة، لها أهداف من وراء التحليل المالي للشركة حيث تهدف إلي :[4]

أ. إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي.

---

[1] صابر تاج السر محمد عبد الرحمان الكنزي، **التحليل المالي الأصول العلمية والعملية**، دار خوارما العلمية، جدة، 2015، ص20.

[2] محمد الصيرفي، **التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية**، طبعة الأولي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 115.

[3] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، نفس المرجع السابق، ص ص 21- 22.

[4] ناصر دادي عبدون، **تقنيات المراقبة التسيير التحليل المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

ب. تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.

ت. تقييم الوضعية المالية ومدى إستطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.

ث. الموافقة أو الرفض على طلب الشركة، من أجل الإستفادة من قرض .

من أجل تحقيق هذه الأهداف يتوجب على المحلل المالي التعامل مع نتائج التحليل المالي بكل حذر، خاصة وأن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا للقواعد والمعايير المحاسبية من جهة، وبعض عناصر القوائم المالية من الجانب الأخر، خاصة وأنها تخضع للإجتهاد والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال فترة زمنية معينة.

المبحث الثاني : خطوات وبيانات وإستعمالات وأدوات وطرق التحليل المالي

تتطلب عملية القيام بالتحليل المالي إتباع مجموعة من المراحل والتي تكون متتالية، وبيان البيانات المستعملة في التحليل المالي وإستعمالات هذه البيانات للأغراض المختلفة وكذلك أدوات وطرق التحليل المالي.

المطلب الأول : خطوات التحليل المالي

تستوجب عملية إنجاز التحليل المالي من المحلل المالي المرور بمراحل وخطوات أساسية ومتعددة، ويمكن لهذه الخطوات والمراحل أن تختلف من تحليل لأخر وقد يتم تجاوز بعض الخطوات أو دمج البعض الأخر، حيث يعتمد ذلك على الهدف من التحليل وبعض الإعتبارات الأخرى كالفترة الممنوحة للمحلل ونطاق التحليل.

ويمكننا أن نوجز مراحل التحليل المالي بالمراحل الثلاث التالية :[1]

1.مرحلة الإعداد والتحضير :

وهي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل إليه أو إستلامه لكتاب التكليف سواء كان ذلك من أطراف خارجية أو أطراف داخلية, وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثر إيجابا على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها.

ويقوم المحلل خلال هذه المرحلة بالخطوات التالية:

أ. تحديد الهدف من التحليل : وهي من أهم خطوات المرحلة الأولى، حيث يتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل, والمعلومات الواجب جمعها. ويقوم المحلل من هنا بتحديد الغرض من التحليل حيث تختلف الأهداف حسب الفئات المستفيدة فالمستثمر المرتقب على سبيل المثال يرغب بالتعرف على ربحية المنشآت المتوفر فيها فرص الاستثمار، ويهتم كذلك بسياسات توزيع الأرباح المتبعة في هذه المنشآت، بينما البنوك والمقرضون يهتمون بشكل أساسي بالتعرف على سيولة المنشآت وقدرتها على مداد ديونها، بينما تولي الإدارة إهتماما خاصا لتقييم الأداء في مختلف الإدارات والأقسام.

ب. مدى ونطاق التحليل : يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل، هل سيشمل تحليله منشأة واحدة؟ أم سيتعداها لمنشآت أخرى مشابهة؟ أم أنه سيقتصر على منشأة واحدة وهل سيكون التحليل لسنة واحدة أم لسنوات متعددة؟ كل ما سبق يؤثر بالتأكيد على الخطوة اللاحقة والمتعلقة بالمعلومات والبيانات الواجب على المحلل جمعها وإعدادها للتحليل المالي.

---

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة الأولي، دار المسيرة، عمان، 2006، ص 76.

ت. تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللأزمة للتحليل المالي : يجب على المحلل أن يحدد ويجمع المعلومات الكافية والملائمة لأهداف تحليله حيث كلما توفرت هذه الخصائص بالمعلومات التي سيقوم بجمعها كلما إستطاع إنجاز تحليل شامل يتحقق منه كل الأهداف المرجوة، لذا يجب على المحلل المالي أن يجمع أكبر قدر من المعلومات المالية وغير المالية والإحصائية والكمية...إلخ، حيث يجب أن تغطي هذه المعلومات الفترة أو الفترات التي سيغطيها التحليل كما يجب أن تتوفر المعلومات المتعلقة بالمنشأة أو المنشآت التي يستهدفها التحليل المالي.

2.مرحلة التحليل المالي :

وهي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة التوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

أ. إعادة تبويب وتصنيف المعلومات : وهي خطوة بالغة الأهمية، حيث يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي، ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والأهداف المنشودة، وقد يقوم المحلل المالي من خلال هذه الخطوة بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب البنود ومجموعاتها ودمج بعض منها في بعضها الآخر في أحيان أخرى، وإعادة تصنيفها في حالات أخرى. ولعل أهم ما يحقق إعادة التبويب والتصنيف للمعلومات والقوائم المالية هو الثبات والإتساق في عرض القوائم المالية وبالتالي إمكانية المقارنة خاصة عندما يشمل التحليل المالي أو أكثر من فترة مالية. وهذا ما يجعل أسواق المال والهيئات المسؤولة عنها لصدر نماذج موحدة للقوائم المالية باستخدام نموذج القائمة يشكل شكلا من أشكال إعادة المعلومات ويسهل مهمة المحلل المالي بالإضافة إلى ما توفره هذه التصنيفات من ربط جيد بين البنود, يعكس النموذج التقليدي (نموذج الحساب)،كما يوفر نموذج القائمة الحد المناسب من التصنيف والربط الجيد بين المكونات والعناصر, لذا فإن المحلل المالي يستهل مرحلة التنفيذ بإعادة التبويب والتصنيف للمعلومات المتوفرة من خلال إعادة إعداد القوائم المالية.

ب. إختيار الأداة الملائمة للتحليل : يتطلب إختيار أداة وأسلوب التحليل عناية خاصة من المحلل، لما يشكله ذلك من أثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب أن يكون هناك توافق وإنسجام بين الأداء المختارة وبين أهداف التحليل من جهة، وبين الأداة والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى، وتتعدد أدوات التحليل وأساليبه حيث التحليل الرأسي والأفقي وتحليل النسب وتحليل التعادل ...الخ (سنتطرق إليهم بالتفصيل في الفصل الثاني)، ولكل أداة خصائص معينة وظروف محددة لإستخدامها وتطبيقها، مما يدفع المحلل في بعض الأحيان إلى الإستعانة بأكثر من أداة وأسلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل.

ت. تحديد الإنحرافات وأسبابها : وهي الدلالات والفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنته الأرقام أو المؤشرات أو النسب الخاصة بالمنشأة التي يقوم بإجراء التحليل عليها بأرقام أو مؤشرات أو نسب أخرى تخص المنشأة نفسها لأعوام مختلفة أو تخص منشآت منافسة في نفس القطاع.

وتكمن أهمية رصد هذه الإنحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداء المنشأة التي يستهدفها التحليل وقد تكون هذه الإنحرافات إيجابية أو سلبية. ويمكن للمحلل من إيجاد هذه الإنحرافات وتحديدها بطرق متعددة فقد يقوم بإيجادها من خلال مقارنته للقوائم المالية المتوفرة للمنشأة نفسها لسنوات متعددة، أو مقارنة هذه القوائم بقوائم مالية لمنشآت منافسة أو مقارنة النسب والمؤشرات المستخرجة بمعايير مناسبة، ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة تركيز المحلل على الإنحرافات غير الطبيعية أو ذات الأهمية النسبية وعدم التركيز على الإنحرافات البسيطة، أما المرحلة الثانية في هذه الخطوة فهي الأهم حيث يقوم المحلل على الأقل بتحديد الإنحرافات وتتبعها ومن ثم يقوم بالبحث عن أسباب هذه الإنحرافات ودراسة العوامل المرتبطة بها حتى يتمكن لاحقا من إقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.

3.مرحلة الإستنتاجات والتوصيات (كتابة التقرير) :

وهي آخر مراحل التحليل المالي، ولعلها لا تقل أهمية عن الخطوات السابقة حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل.

ويتم من خلال هذه المرحلة وضع الجهة صاحبة التكليف بإجراء التحليل أمام أهم الإستنتاجات والحقائق التي تم التوصل إليها من قبل المحلل ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك، ويحاول المحلل عند كتابته لهذا التقرير أن يتبع الإرشادات التالية: البساطة والوضوح في عرض الحقائق والإستنتاجات التي توصل إليها التحليل، الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل، إقتراح الحلول والتوصيات اللازمة.

المطلب الثاني : بيانات وإستعمالات التحليل المالي

تختلف بيانات التحليل المالي بإختلاف نوعيتها ومصادرها، فقد تكون بيانات داخلية، وقد تكون بيانات خارجية، كما يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم علي مستوي أداء المؤسسة وإتخاذ قرارات الخاصة.

أولا : بيانات التحليل المالي

تأتي أهمية المعلومات المحاسبية في التنبؤ بخطر الإفلاس وتتجلي عند إستخدام طريقة تحليل للقوائم المالية من خلال التحليل المالي وذلك بالرجوع إلي الكشوف المحاسبية، القوائم المالية الختامية، الجدوال الملحقة والذي تم تعديلة وتحويله إلي معلومات مالية أي الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلي الميزانية المالية بإعتماد علي التكلفة التاريخية.

ومع تبني المعايير المحاسبية أصبحت الكشوف المحاسبية مقبولة ويمكن إستخدامها من طرف المحلل المالي دون إجراءات التعديلات التي كان معمول بها من طرف المحلل المالي، ويمكن تقييم ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة الماضية والحالية والتنبؤ بخطر الإفلاس، لأن التحليل يعتمد علي مدي جودة المعلومات المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي أنتجها نظام المعلومات المحاسبي في شكل قوائم مالية[1].

ويحصل المحلل المالي علي المعلومات من نوعين من المصادر: مصادر داخلية ومصادر خارجية وبشكل عام يمكن حصر المعلومات فيما يلي : [2]

1. البيانات المحاسبية الختامية التي تشمل الميزانية العامة، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.
2. تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
3. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية .
4. المعلومات الصادرة من أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة ومكاتب السمسرة.
5. المجلات والنشرات الإقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.
6. المكاتب الاستشمارية.

ثانيا : إستعمالات التحليل المالي

ويستعمل التحليل المالي في المجالات التالية :

1.**التخطيط المالي :** تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة، تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة وهذه المعلومات المالية المدروسة يستخدمه المسيرون للخروج بدلائل تقييم المؤسسة والتنبؤ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية[3].

2.**تحليل تقييم الأداء :** تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجداتها وتوازنها المالي وسيولتها الإتجاهات التي تتخذها في النمو وكذلك مقارنة أدائها

---

[1] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، دار زهران، الأردن، 2012، ص ص 32 - 33 .

[2] محمد مطر، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني**، دار وائل، الأردن، 2006، ص5.

[3] رضوان وليد عمارة، **أساسيات في الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص41.

بشركات أخرى، تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين[1].

3.**التحليل الإئتماني :** يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة إستنادا إلى نتيجة هذا التقييم، وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، الإطار الملائم والفعّال الذي يمكن المقرض من إتخاذ القرار المناسبة[2].

4.**التحليل الإستثماري :** إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي، هي تلك المستعملة في مجال تقييم الإستثمار في أسهم الشركات ومنح القروض، و لهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين، من أفراد، وشركات ينصب إهتمامهم على سلامة إستثمارهم وكفاية عوائدها ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والإستثمارات في مختلف المجالات[3].

5.**تحليل الإندماج والشراء :** في حالة رغبة منشأة شراء منشأة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم فتقدر القيمة الحالية للمنشأة المعني شراءها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته[4].

6.**الجهات الرسمية :** تقوم الجهات الرسمية ممثلة بالدوائر الحكومية بأعمال التحليل المالي لغرض إحتساب ضريبة الدخل المستحقة على المنشأة، وأيضا متابعة نمو وتطور المنشآت وخاصة الصناعية منها[5].

المطلب الثالث : أدوات وطرق التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي مجموعة من الأدوات والطرق الفنية، التي يطوعها المحلل لتحويل البيانات والمعلومات المرتبطة، بموضوع التحليل إلى مؤشرات مالية، تهدف إلى توضيح الماضي وإنجازاته لرسم سياسات المستقبل.

أولا : أدوات التحليل المالي

على المحلل المالي إستعمل أداة محددة تمكنه، من الوصول أهداف المرجوة وتتمثل هذه الأدوات في:[6]

---

[1] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الأولي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص234.

[2] اليمن سعادة، **إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص- إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008- 2009، ص8.

[3] اليمن سعادة، **مرجع سبق ذكره**، ص8.

[4] مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، **التحليل المالي بإستخدام الحاسوب**، دار وائل، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، ص ص 12- 13.

[5] نفس المرجع السابق ص ص 12- 13.

[6] إلياس بن ساسي، يوسف القريشي، **التسيير المالي**، طبعة الأولي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص ص 52- 53.

1.**تحليل الهيكل المالي :** الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الإحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية والملاءة المالية...إلخ، و ذلك إعتمادا على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمّة المالية ومبدأ السيولة والإستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2. **تقييم النشاط والنتائج :** يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك بإستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير، وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها كل من الربح والخسارة، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

3. **تقييم المردودية :** هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشرات الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها إتخاذ قرارات التمويل والإستثمار وغيرها.

4. **تحليل التدفقات المالية :** يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي، حيث يمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤول،كما يحتوي هذا التحليل مجموعة ما المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي التي تساعد في إتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

ثانيا : طرق التحليل المالي

وتكمن في توضيح نوع التحليل المتبع أثناء التشخيص المالي كما يلي :[1]

1.**التحليل المالي التطوري :** يقوم الحليل المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ولإجراء هذه الدراسة لابد من إمتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ويرتكز هذا التحليل على العناصر التالية :

أ. **تطور النشاط :** أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن إعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أومختلف النتائج المحاسبية، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناءاً على حالات النمو (مرتفع مستقر، منخفض) يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طردا مع تطور النشاط.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 49 - 51.

ب. تطور أصول المؤسسة : تعبر الأصول عن مجموع الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة نشاطها ومن ثم مراقبة تطور هذه الإمكانيات إذ يعد ضروريا لتشخيص النمو الداخلي والخارجي كما يعد مؤشر إستراتيجيا هاما يعبر عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

ت. تطور هيكل دورة الإستغلال : يتكون هيكل دورة الإستغلال من العملاء الموردين المخزونات والتي تشكل في مجموعها الإحتياجات المالية لدورة الإستغلال والتي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط(الإرتفاع في رقم الأعمال) من أجل الحكم على مستوى الإحتياجات المالية.

ث. تطور الهيكل المالي : يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومصادر الإستدانة وبناء على العناصر السابقة الذكر يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الإستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل إحتياجات وقدرتها على السداد ومدى إستقلاليتها المالية وتأثير الإستدانة على المردودية .

ج. تطور المردودية : تعتبر المردودية الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه الهدف الإقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو والإستمرارية وتعد أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتحليل المالي التطوري وذلك عن طريق نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

2.التحليل المالي المقارن : التحليل المالي المقارن يرتكز على تحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، وعليه فالأساس الذي يعتمد عليه التحليل المالي المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة، بناء على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع وذلك بإستخدام مجموعة من الأرصدة والأدوات، والمؤشرات المالية.

3.التحليل المالي المعياري : يعتبر التحليل المعياري إمتداد للتحليل المقارن إلا أنه وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمؤسسات تنتمي لنفس القطاع فإننا نلجأ إلى إستخدام معدلات معيارية يتم إختيارها بناءاً على دراسة شاملة ومستمرة للقطاع من طرف مكاتب دراسات مختصة.

المبحث 3 : إختلاف التحليل المالي بين المؤسسات الإقتصادية والبنوك التجارية

يطبق التحليل المالي في كل المؤسسات التي تمسك المحاسبة لأن الغاية منه هو دراسة المعلومات وذلك من أجل الحكم على الوضعية المالية وإتخاذ القرارات الصائبة، ولأن البنك مؤسسة مالية فإن محاسبة البنوك تختلف كليا عن محاسبة المؤسسات الإقتصادية من حيث القوانين المسيرة لهذا القطاع والنظام المحاسبي المالي المنتهج وغيرها من الإختلافات.

المطلب الأول : الكيانات الإقتصادية الخاضعة لتحليل المالي

تستعين المؤسسات بمختلف أنواعها وأشكالها وأحجامها بتحليل المالي، لدراسة قوائمها المالية ومعرفت وضعيتها المالية، ويمكن تصنيف هذه المؤسسة الإقتصادية حسب معايير مختلفة، وتتمثل في :[1]

1. **تصنيف المؤسسة حسب قطاع النشاط :** نميز حسب ثلاث قطاعات :

أ. **القطاع الأول :** يشمل المؤسسات التي يتميز نشاطها بعلاقة متينة مع الطبيعة، إذ نجد ضمن هذا الصنف المؤسسات الإستخراجية، المؤسسات الزراعية وكذلك مؤسسات الصيد البحري.

ب. **القطاع الثاني :** ترتب ضمن هذا القطاع المؤسسات التحويلية للقطاع الصناعي وكذلك مؤسسات البناء والأشغال العمومية.

ت. **القطاع الثالث :** أي قطاع الخدمات يتضمن هذا القطاع مؤسسات التوزيع والتسويق، مؤسسات النقل بمختلف أنواعها، مؤسسات التأمين، البنوك...الخ

2. **تصنيف المؤسسة حسب الشكل القانوني :** يمكن تصنيفها من الناحية الإقتصادية إلي نوعين:

أ. **شركات الأشخاص :** وهي المؤسسات التي يكون فيها الخطر المتعلق بتوظيف الأموال غير محدودة يقوم هذا النوع من الشركات على الإعتبار الشخصي للشركاء والثقة المتبادلة ويتضمن هذا التصنيف:

أ.1. مؤسسة فردية : و هي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلة، وتتميز بسهولة التأسيس والتنظيم، وصاحبها هو المسؤول الوحيد عن نتائج نشاطها.

أ.2. شركة التضامن : تتميز بالمسؤولية الغير محدودة للشركاء والتضامن بينهم، ويقسم الرأسمال إلى حصص توزع على الشركاء بصفة متناسبة مع مساهمتهم التي تكون نقدية أو عينية، ويعتبر كل شريك تاجر.

---

[1] السعيد بلوم، **أساليب الرقابة ودورها في تقييم آداء المؤسسة الاقتصادية**، رسالة مكملة لنيل الماجستير منشورة، تخصص تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 76- 80 .

أ.3. شركة التوصية البسيطة : تتكون الشركة من فئتين، الفئة الأولي لها مسؤولية كاملة علي إلتزمات الشركة. والفئة الثانية يقتصر دورها علي تقديم جزء من رأس المال الشركة وتكون مسؤولياتهم في حدود الحصة التي ساهموا بها، ولا يحق لهم إدارة الشركة. وعدد الشركاء لا يقل عن إثنين أحدهم متضامن والأخر موصي يعتبر تاجر.

أ.4. شركة المحاصة : تتكون مجموعة من الأشخاص بموجب إتفاق شخصي في كثير من الدول لا يشترط إثبات تأسيسها كتابيا، ليس لها شخصية قانونية أو إعتبارية وليس لها ذمة مالية ويحدد عقد تأسيس الشركة المدة الزمنية للشركة، موضوع عملها وإدارتها، كيفية توزيع الأرباح والخسائر.

ب. شركات الأموال : تقوم شركات الأموال أساسا على الإعتبار المالي بهدف جمع أكبر قدر ممكن من الأموال وينقسم هذا الصنف الي ثلاثة أنواع :

ب.1. الشركة ذات المسؤولية المحدودة : هي شركة ينقسم رأس مالها إلي حصص غير قابلة للتداول، ولا يعتبر الشريك تاجرا ولا تتجاوز مسؤليته قيمة الحصص التي ساهم بها، ويتراوح عدد الشركاء بين 2 و50 شريك، ولا يقل رأس مالها عن 100.000دج.

ب.2. شركة المساهمة : هي شركة ينقسم رأس مالها إلي أسهم متساوية القيمة ويجوز تداولها بين الأشخاص، تتكون من 7 شركاء علي الأقل، ولا يكتسبون صفة تاجر.

ب.3. شركة التوصية بالأسهم : تتميز شركة التوصية بالأسهم بنفس الخصائص التي تتميز بها شركة التوصية البسيطة، إلا أن المساهمين أي الفئة الثانية لهم الحرية المطلقة في التصرف بأسهمهم دون إستشارة أو موافقة بعض الشركاء، وتتكون من شريك متضامن و 3 شركاء مساهمين علي الأقل، ويكتسب الشريك صفة تاجر .

3. **تصنيف المؤسسات حسب طبيعة الملكية** : تصنف حسب طبيعة الملكية إلي:

أ. مؤسسات الخاصة : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها لفرد واحد أو إلى مجموعة أفراد مثال: شركات أشخاص، شركات أموال ...إلخ.

ب. مؤسسات مختلطة : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والقطاع الخاص.

ت. المؤسسات العامة : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شاؤوا ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة علي ذلك.

4. **تصنيف المؤسسات حسب الحجم** : تصنف إلي :

أ. مؤسسات المصغرة : ويتراوح عدد العمال فيها من 1 إلي 10 عمال وتعود ملكيتها لشخص أو عائلة، وصاحبها هو المسؤول عنها.

ب. مؤسسات صغيرة ومتوسطة : ويتراوح عدد العمال فيها بين 10 و500 عامل.

ت. مؤسسات كبيرة : تعود ملكيتها إلي عدد كبير من الأشخاص وتستخدم عدد كبير من العمال وتوظف موارد مالية ضخمة.

5. **تصنيف المؤسسة حسب القطاع الإقتصادي :** يمكن تصنيف المؤسسات تبعا لمعايير إقتصادية معينة، أي تبعا لنشاط الإقتصادي الذي تمارس وعليه نميز هذه الأنواع :

أ. مؤسسات الصناعية : وتنقسم بدورها إلي :

أ.1. مؤسسات الصناعة الثقيلة أو الإستخراجية : كمؤسسة الحديد والصلب

أ.2. مؤسسات الصناعة الخفيفة أو التحويلية : كمؤسسات الغزل والنسيج والجلود.

ب. مؤسسات فلاحية : وهي المؤسسات التي تتم بزيادة إنتاجية الأرض وإستصلاحها وتقوم هذه المؤسسات بتقديم ثلاثة أنواع من الإنتاج النباتي، الحيواني والإنتاج السمكي.

ت. مؤسسات مالية : وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين والضمان الإجتماعي.

ث. مؤسسات تجارية : وهي مؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري

المطلب الثاني : الفرق بين المؤسسات الإقتصادية والبنوك

تختلف المؤسسات الإقتصادية عن المؤسسة المالية إختلافا كبيرا، ويكمن هذا لإختلاف بين محاسبة الشركات ومحاسبة البنوك من حيث عناصر القوائم المالية، وكذا النظام المحاسبي للبنوك وأيضا تختلف في طرق التحليل.

يعد النظام المحاسبي SCF و SCFB النطام المحاسبي البنكي وفقا لمعايير IAS / IFRS المتعلق بالمحاسبة والتقارير المالية ليعكس الوضعية المالية للمؤسسات وأيضا لتوحيد الممارسات المحاسبية في العالم.

يطبق SCFB على محاسبة البنوك وينقسم النظام المحاسبي البنكي إلى 9 مجموعات :[1]

الصنف1 : عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك.

الصنف 2 : حسابات العمليات مع الزبائن.

الصنف 3 : حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية.

[1] الجريدة الرسمية، **إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، العدد 76، الجزائر، 29 ديسمبر 2009، ص 13-14.

الصنف 4 : القيم الثابتة.

الصنف 5 : رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة.

الصنف 6 : الأعباء.

الصنف 7 : الإيرادات.

الصنف 8 : النتائج.

الصنف 9 : خارج الميزانية

ويطبق SCF في الشركات والمؤسسات المماثلة وينقسم النظام المحاسبي المالي إلى 7 مجموعات :[1]

الصنف 1 : حسابات رؤوس الأموال.

الصنف 2 : حسابات التثبيتات.

الصنف 3 : حسابات المخزونات.

الصنف 4 : حسابات الأطراف الأخرى.

الصنف 5 : الحسابات المالية.

الصنف 6 : حسابات الأعباء.

الصنف 7 : حسابات النواتج.

أما بالنسبة للوثائق المحاسبية المستخدمة في البنوك فتختلف عن تلك الموجودة في المؤسسات والشركات إذا يتم التسجيل في دفتر اليومية العامة، دفتر الأستاذ العام والمساند، دفتر الأستاذ للحسابات الجارية، الودائع الجارية، الفروع، البنوك المحلية، حسابات غير شخصية الأرباح والخسائر، الموجودات والمطلوبات، القوائم المالية ... إلخ، بينما يتم الإعتماد في المؤسسات على دفتر اليومية، دفتر الجرد، ميزان المراجعة ... إلخ.

[1] الجريدة الرسمية، **مدونة الحسابات**، العدد 19، الجزائر، 25 مارس 2009، ص 44 – 45..

وتتضمن الكشوف المالية للبنك : الميزانية العمومية وخارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة[1].

وتشمل الكشوف المالية للكيانات الإقتصادية: الميزانية المحاسبية، جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة والملاحق[2].

وبالنسبة لأقسام البنك فهي أيضا تختلف بين البنوك والمؤسسات فنجد في البنك: قسم الخزينة، قسم الحسابات الجارية، قسم المقاصة، قسم الودائع والتوفير، قسم السلف والقروض، قسم الأوراق التجارية، قسم الإعتمادات المستندية، قسم تأجير الخزائن الحديدية.

أما في المؤسسات سواء الإنتاجية أو الخدماتية نجد: قسم التموين، قسم الإنتاج، قسم المبيعات، قسم المالية، قسم التسويق.

وتختلف القوائم المالية للبنك عن القوائم المالية المحاسبية فالنسبة للميزانية المحاسبية نجد في جانب الأصول: أصول غير جارية وأصول جارية وبالنسبة للخصوم نجد رؤوس الأموال الخاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية، أما بالنسبة للبنك نجد الميزانية العمومية في جانب الأصول تبدأ بالأصول النقدية والأصول الثابتة، أما في جانب الخصوم فترتب عناصر هذا الجانب حسب الموارد الداخلية والموارد الخارجية، وتعد الميزانية العمومية للبنك وفق الترتيب التنازلي للسيولة، أما الميزانية المحاسبية فتعد وفق للمبادئ المحاسبية.

وبالنسبة لحسابات النتائج للبنك فتدرج فيه جميع عناصر الإيرادات وأعباء البنك التي تخص السنة المال وتتكون إيرادات البنك من :

1. الفوائد الدائنة وفوائد الكمبيالات.
2. إيرادات الإستثمار في الأوراق المالية.
3. عمولات الخدمات المصرفية.
4. أرباح عمليات النقد الأجنبي من شراء وبيع العملات الأجنبية.
5. إيرادات متنوعة أخرى.

أما عناصر الأعباء للبنك فتتكون من :

---

[1] الجريدة الرسمية، **إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، العدد 76، الجزائر، 29 ديسمبر 2009، المادة الثانية، ص 17.

[2] الجريدة الرسمية، **النظام المحاسبي المالي**، العدد 74، الجزائر، 25 نوفمبر 2007، المادة 25، ص5.

1. الفوائد المدينة لعملاء الودائع وودائع صناديق التوفير وبعض الحسابات الجارية الخاصة.
2. المصروفات العمومية للبنك كالمصاريف الإدارية والأجور والصيانة والبريد.
3. إهتلاكات الأصول الثابتة كالمباني والأثاث والآلات.
4. المخصصات المتعلقة بالديون المشكوك فيها ومخصصات هبوط أسعار الأوراق المالية.

وبالنسبة لحسابات النتائج للمؤسسة فيتكون من مجموع الإيرادات المتمثلة في :

1. إنتاج مباع، إنتاج مخزن، إنتاج مثبت، إعانات الإستغلال.
2. نواتج عملياتية، إسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات، منتوجات مالية، ومنتوجات إستثنائة.

وتتكون مجموع الأعباء من :

1. مشتريات مستهلكة، الخدمات الخارجية، أعباء المستخدمين، والضرائب والرسوم.
2. مخصصات اللإهتلاك، أعباء عملياتية، أعباء مالية، الضرائب الواجب دفعها، والأعباء الإستثنائية.

المطلب الثالث : معايير عرض القوائم المالية للبنوك التجارية

القوائم المالية هي عرض هيكلي للمركز المالي للمنشأة وآدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لإتخاذ القرارات الإقتصادية الراشدة وتساعد أصحاب المنشأة في تقييم كفاءة إستغلال الإدارة لموارد المنشأة[1].

ويخضع إعداد وعرض هذه القوائم المالية إلى مجموعة من القواعد والمعايير من بينها :

1.المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 (IAS 01) عرض القوائم المالية :

يهدف هذا المعيار إلى شرح أسس عرض القوائم المالية لضمان إمكانية مقارنة القوائم المالية الحالية للمنشأة بقوائمها المالية السابقة وكذا القوائم المالية للمنشآت الأخرى، وتتكون القوائم المالية من :[2]

أ. الميزانية العمومية.
ب. قائمة الدخل.
ت. قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
ث. قائمة التدفقات النقدية.

---

[1] سمير محمد الشاهد، طارق عبد العال حمد، **قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الطبعة الأولي، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 2000، ص 20 .

[2] محاسبة دوت نت، المعايير المحاسبية الدولية ias 1، 05- 10، 11/ 03 /2018، www.infotechaccountants

ج. إيضاحات متممة لأهم السياسات المحاسبية.

وتقوم المنشآت بإعداد تقرير منفصل عن القوائم المالية بهدف توضيح وإستعراض الصورة العامة للوضع والموقف المالي للمنشأة، كما يجب على المنشأة أن تفصح عن إلتزاماتها ومواردها بشكل منفصل، بحيث يعرض كل بند من بنود القوائم المالية بشكل منفصل.

2.المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 (IAS 30) الإفصاح في البيانات المالي للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة :

يطبق هذا المعيار عند إعداد البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة والتي يتمثل نشاطها الرئيسي في قبول الودائع والإقتراض بهدف الإقراض والإستثمار، والتي هي في نطاق التشريعات البنكية أو التشريعات المتشابهة.

وتعتبر البنوك من أهم قطاعات الأعمال وأكثرها تأثيرا على المستوى الدولي فهنالك إهتمام بضمان سلامة وحسن آداء قطاع البنوك خاصة بما يتعلق بالملاءة المالية والسيولة ودرجة المخاطرة المتعلقة بأنشطتها .

ويكمل هذا المعيار المعايير المحاسبية الدولية الأخرى التي تنطبق على المؤسسات، إلا أنه إستثنى البنوك والمؤسسات المالية المماثلة بصفة خاصة .

يحتاج مستخدمو البيانات المالية الخاصة بالبنك إلى معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة وذلك لمساعدتهم في تقييم آداء البنك ومركزه المالي، بالإضافة إلى مساعدتهم في إتخاذ القرارات الإقتصادية، لذلك فإن الإفصاح في البيانات المالية للبنوك يجب أن يكون شاملا بدرجة كافية لمقابلة إحتياجات هؤلاء المستخدمين،كما يهتم مستخدمو البيانات المالية للبنك بسيولة وملاءة البنك والمخاطر المرتبطة بموجوداته ومطلوباته المعترف بها في ميزانيته العمومية[1].

3.الافصاح المحاسبي وفق معيار الابلاغ المالي 07 (IFRS 07) :

يهدف هذا المعيار إلى إلزام الكيانات بتقديم إفصاحات في قوائمها المالية حتى تمكن المستخدمين من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة لمركز الكيان المالي وآدائه وكذا طبيعة المخاطر الناشئة من الأدوات المالية المعرض لها الكيان وكيف يدير الكيان تلك المخاطر.

[1] بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية والنظرية وتحديات التطبيق**، مذكرة مفدمة لنيل شهادة الدكتورة، علوع في العلوم الإقتصادية جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر، 2013- 2014، ص 171 .

كما يتضمن هذا المعيار إشارة الى معيار IAS01 الذي يوجب على الكيان الإفصاح في ملخص السياسات المحاسبية الهامة عن أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة كوثيقة الصلة لفهم القوائم المالية.

لكن لم يحظى موضوع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بكثير من الإهتمام على الصعيد المحلي بالنسبة للبنوك والمؤسسات وذلك بسبب القيود المفروضة من قبل المؤسسات الإقتصادية والمالية حيث يمنع تقديم معلومات تفصيلية اللازمة بحجة السرية المهنية[1].

4. مقرر بازل 01 :

يعد القطاع المصرفي والصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر، إذ أن المخاطرة والإئتمان وجهان لعملة واحدة ويرتبط كل منهما بالآخر وبالرغم من ذلك يستطيع البنك أن يتخذ إجراءات للحد من المخاطر من خلال تبني سياسات وإجراءات تهدف إلى تحسين آداء القطاع المصرفي.

ومع ظهور لجنة بازل سنة 1974 التي تضم 10 دول صناعية كبرى والتي مقرها ببازل في سويسرا، وفي ظل تعثر البنوك وتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وتزايد حجم الديون، أصدرت اللجنة سنة 1988 إتفاقية كفاية رأس المال وحددت نسبة 8 % كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان في المصارف كدلالة على متانة المركز المالي للمصرف وتقوية ثقة المودعين لتعميق ملاءة المصرف، وينص هذا المقرر على تصنيف الدول وفق لحجم مخاطرها وكذلك تحديد أوزان لأصول كل بنك مصنف في مجموعات لكل منها نسبة ترجيح معينة (0 %، 20%، 50%، 100%) مع مراعاة أن تكون نسبة رأس المال الأساسي والمساند إلى إجمالي الأصول والإلتزامات المرجحة لا تقل عن 8 % .

ويتكون الإطار الجديد لمقرر كفاية رأس المال من مجموعتين :

المجموعة 1 : رأس المال الأساسي والذي يتكون من رأس المال المدفوع + احتياطات + أرباح.

المجموعة 2 : رأس المال المساند ويتكون من إحتياطات غير معلنة + إحتياطات إعادة تقييم الاصول + مخصصات مكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة + قروض مساندة + أدوات رأسمالية أخرى[2] .

معدل كفاية رأس المال = إجمالي رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان ≥ 8 %

---

[1] خالد الخطيب، **الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الإردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 01**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 02، 2002 .

[2] بن فرج زوينة، **القوائم المالية كآداة للإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 185- 188 .

5.مقرر بازل 2 :

عند وقوع الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في إتفاقية بازل لكفاية رأس المال، وإن الأمر يتطلب وجود مواجهة الإئتمان التي يمكن أن يتعرض لها أحد المصارف، بالإضافة إلى المخاطر الأخرى التي يتعرض لها المصرف، وتم تعديل إتفاقية بازل 1 لياتي مقرر جديد للجنة بازل، وهذا المقرر ليس فقط إعادة النظر في الإتفاق السابق لكفاية رأس المال، و إنما يشمل أيضا التعامل مع المخاطر وما يتطلبه من تغيير في أساليب إدارة المصارف والرقابة عليه، فضلا عن التغيير في البيئة الاقتصادية للبنوك .

ويهدف هذا الإتفاق إلى بناء أساس صلب للتنظيم والرقابة على كفاية رأس المال وتبني الشفافية والإفصاح في السوق ولتحسين إضافي في أساليب إدارة المخاطر وبالتالي إلى الإستقرار المالي وقد تطرق مقرر بازل 2 إلى مخاطر الإئتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل[1].

6.النظام 09-05 من النظام المحاسبي المالي : الذي يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية للقوائم المالية الواجب نشرها، تتمثل الكشوف المالية القابلة للنشر في المؤسسات المالية في الميزانية وخارج الميزانية، جدول حسابات النتائج جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق[2].

---

[1] بن فرج زوينة، **القوائم المالية كآداة للإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 191 .

[2] الجريدة الرسمية، **إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، العدد 76، الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 17.

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق نجد أن التحليل المالي، يعتمد عليه في المؤسسات وذلك لتقييمها، ويعطيها صورة كاملة وواضحة حول وضعيتها المالية، مما يساعدها في إتخاذ القرارات السليمة، ولهذا فالتحليل المالي، يعتبر تقنية من تقنيات الإدارة الحديثة ووسيلة للتخطيط المالي وتقييم وضع المؤسسة.

ويمكن تلخيصه في النقاط التالية :

- التحليل المالي هو دراسة محاسبية لأنه يهتم بفحص القوائم المالية للمؤسسة لفترة أو فترات ماضية قصد تقييم الوضعية المالية لها .
- هو دراسة تنبؤية وتشخيصية بالمشاكل وإيجاد حلول لها .
- هو وسيلة للإتخاذ القرار لأنه يعتبر خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربح .
- تعتبر القوائم المالية للمؤسسة من أهم متطلبات التقييم التي بناءا عليها يمكن للمحلل بناء تحليله عليها.
- تتمثل تقنيات التحليل البنكي تتمثل في مجموعة من أدوات وأساليب التحليل المالي المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .
- يوجد التحليل المالي في كافة المؤسسات التي يكون لها نظام محاسبي مالي من بينها قطاع البنوك .
- هنالك إختلاف بين البنوك والكيانات الإقتصادية الأخرى من ناحية القوانين والمراسيم ومن حيث طبيعة النشاط، ومن حيث النظام المحاسبي المطبق ... ألخ .

الفصل الثاني: التحليل المالي في البنوك التجارية

تمهيد :

تعتبر البنوك التجارية من أهم مكونات الجهاز المصرفي بإعتبارها من أهم مصادر تمويل القطاعات الإقتصادية، نظرا للدور الذي تلعبه من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الإستخدام والإستثمار المناسب، وهنالك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفعاليتها في تعبئة الودائع وجذبها ثم تقديمها في الإئتمان والخدمات المصرفية الأخري.

وسنقوم بتطرق في هذا الفصل للبنوك التجارية وتحليل قوائمها المالية وقد قسمنا الفصل إلى :

المبحث الأول : نظرة حول البنوك التجارية

المبحث الثاني : قوائم المالية للبنوك التجارية

المبحث الثالث : تحليل القوائم المالية للبنوك التجارية

المبحث الأول : نظرة حول البنوك التجارية

إن حاجة الإنسان إلي أماكن لحفظ أمواله، دفعه إلي التفكير بإقامة مؤسسات خاصة بهذه الغاية لحفظها وحمايتها من السرقة والضياع من جهة وإقتراض أموال من الغير من جهة أخرى فبدأت البنوك تلعب دور الوسيط ما بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز.

المطلب الأول : مفهوم، أهمية وأهداف البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية ومكانا يلتقي فيه العرض والطلب على الأموال والنقود، وهي اليوم تلعب دروا هاما في النشاط الإقتصادي حيث لا يقتصر تأثير نشاطها على المجتمع المالي فقط بل يمتد أيضا إلى غيره من المجتمعات الأخرى نظرا للعلاقات المتبادلة بين البنوك التجارية داخل وخارج الدولة.

أولاً : مفهوم البنوك التجارية

أعطيت للبنوك التجارية تعاريف عديدة نوجز بعضها فيمايلي :

1. " منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع والتي تدفع عند الطلب أو بعد أجل محدد لا يتجاوز السنة"[1].
2. " مؤسسات إئتمانية غير مخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدي الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الإئتمان قصير الأجل، ويطلق علي هذه البنوك أيضا إصطلاح (بنوك الودائع)"[2].
3. كما أنها تقوم بالأعمال التجارية المعتادة المتمثلة في تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض ومن أهم مايميزها قبولها الودائع[3]، وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة[4].
4. وهي مصارف تجمع أموال الزبائن في صورة ودائع وتوظيفها في عمليات مجزية كتشجيع التجارة وقبول خصم الكمبيالات وهي مؤسسات مالية دورها يكون بقبول الودائع بأشكالها المختلفة ومنح الإئتمان بصورة مباشرة الي المقرضين أو من خلال الأسواق[5].

---

[1] السيد متولي عبد القادر، **إقتصاديات النقود والبنوك**، طبعة الأولي، دار الفكر، عمان، 2010، ص 58.

[2] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 99 -100 .

[3] أنس البكري، وليد صافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، طبعة الأولي، دار المستقبل، 2009، ص 112.

[4] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، طبعة الأولي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 30.

[5] صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، طبعة الأولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 30.

5.عرف المشرع الجزائري البنك التجاري في المادتين 110 و114 من قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 علي أنه " مؤسسة مالية مهمتها الأساسية تتمثل في تلقي الأموال من الجمهور وتقديم تسهيلات الإئتمانية وتوفير وسائل الدفع وإتاحتها أمام المتعاملين"[1].

فالبنوك التجارية تلك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عن الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الإقتصاد القومي وتباشر تنمية الإدخار والإستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

ثانيا : أهمية البنوك التجارية

لا تعد البنوك التجارية عبارة عن متعامل بالنقود فقط، وإنما مؤسسات لها دور كبير في تطوير وتنمية الإقتصاد عبر تعبئة المدخرات، والودائع وتوجهها بإتجاه تحقيق النمو الإقتصادي، حيث أن تطور النظام المصرفي يعد عماد تطور الإقتصاد الوطني للبلدان، وهذا ما كان واضحا في الثورة الصناعية في أوروبا عندها، لم تكن ممكنة لولا الدور الذي قدمته المصارف التجارية، وتتضح معالم دور وأهمية المصارف التجارية في الإقتصاد الوطني عبر الطرق التالية :[2]

1. **تعجيل معدل دوران تكوين رأس المال** : إن تكوين رأس المال يعد من المحددات المهمة لتطوير وتنمية الإقتصاد، وإن المشكلة الأساسية للإقتصاد النامي هي بطئ نسبة تكوين رأس المال ولذلك فإن المصارف تروج لتكوين رأس المال غير التشجيع على تنمية عادات الإدخار بين الأفراد، وبعدها تعمل على تعبئة هذه المدخرات العاطلة وإعادة توجيهها وذلك يجعلها مدخرات منتجة ومفيدة في التنمية الإقتصادية للبلد.

2. **منح الإئتمان والتمويل** : تعد المصارف التجارية مصدرا مهما جدا للتمويل والحصول على الإئتمان بالنسبة للصناعة والتجارة وبالتالي فإن منح الإئتمان هو عماد التطور الإقتصادي وعليه سيكون المصرف عصب وشريان التجارة المحلية والدولية.

3. **دعم الإيداع (المشاريع الريادية)** : يعد الإيداع متطلبا أساسيا في تطوير الإقتصاد إذ أن أغلب الإختراعات والمشاريع الإبداعية تمول من قبل المصارف التجارية في البلدان النامية والمتقدمة حول العالم على عكس البلدان المتخلفة ذات الإقتصاديات الضعيفة نجد أن المبدعين والرياديين لا يحاولون الإستثمار في مشاريع ذات مخاطرة عالية بسبب عدم توفر السيولة أو صعوبة الحصول عليها لذلك تكون أغلب المصارف التجارية تعمل على تمويل المشاريع الإبداعية للرياديين

---

[1] الجريدة الرسمية، قانون النقد والقرض، العدد 16، الجزائر، 14 أفريل 1990، ص15.

[2] علاء فرحان طالب، حيدر يونس الموسوي، محمد فائز حسن، **إدارة المؤسسات المالية (مدخل فكري معاصر)**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 83.

مما يدفع إلى تبني طرق جديدة في الصناعات المختلفة وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للإقتصاد الوطني ككل.

4. **تنفيذ السياسة النقدية :** يتطلب النمو الإقتصادي سياسة نقدية ملائمة ومن ثم هذا يتطلب وجود مصارف ذات أداء عالي تسهم في تنفيذ السياسة النقدية بفاعلية عالية فعملية الرقابة والتشريع والتحكم بالإئتمان بواسطة السلطة النقدية تكون غير ممكنة بدون التعاون الفعال مع المصارف التجارية في البلد.

5. **دعم الصناعات المطلوبة في البلد :** يعمل المصرف حسب السياسة المالية في البلد على تقديم الموارد المالية اللازمة للصناعات المطلوب تنميتها في البلد من أجل قيامها بتأمين المواد الأولية وغيرها من مدخلات العمل الإنتاجي و بالتالي التأثير والتحكم بحجم الصناعات المطلوب تنميتها وفق سياسة الدولة.

6. **تطوير الزراعة في أغلب إقتصاديات بلدان العالم الثالث :** وهي إقتصاديات معتمدة على الزراعة وبالتالي فإن أغلب السكان يقطنون في المناطق الريفية وعليه فإن تنمية الإقتصاد تعتمد على تطوير الزراعة.

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث فيما يلي :[1]

أ. بدون الوساطة البنكية يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر بالشروط والمدة الملائمة للإثنين.

ب. بدون البنوك تكون المخاطرة أكبر لإقتصار المشاركة على مشروع واحد.

ت. تنوع إستثمارات البنوك توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.

ث. يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.

ج. الزيادة من سيولة الإقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.

ح. بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر والعوائد والشروط للمستثمرين فإنها تستوعب جميع رغباتهم.

خ. تشجيع الأسواق المالية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

ثالثا : أهداف البنوك التجارية

ويمكن النظر إلى الأهداف التي يراد تحقيقها من عدة زوايا، كالتالي :[2]

1. **من الزاوية الإنتاجية:** وتتمثل في :

أ. تخفيض تكاليف الخدمات البنكية المقدمة.

ب. تحسين الخدمات والمنتوجات البنكية من ناحية الجودة والسرعة تماشيا مع متطلبات زبائنه.

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] فضيل فارس، **التقنيات البنكية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة ألموساك رشيد، الجزائر، 2013، ص ص 25-32.

ت. إبتكار خدمات بنكية جديدة تستجيب لرغبات العملاء.

ث. الإستغلال الأمثل للأصول المادية والمالية والبشرية والتكنولوجية التي هي بحوزة البنك.

2. **من الزاوية التسويقية :** وتتمثل في :

أ. تطوير أساليب أداء وتقديم الخدمات البنكية، ورفع الوعي البنكي خصوصا لدى موظفي البنك.

ب. إجراء بحوث التسويق لمعرفة إحتياجات الزبائن المتنوعة وخدمتها بكفاءة عالية من أجل إرضاءهم.

ت. إجراء دراسات مفصلة وعميقة حول الأسواق البنكية من أجل تحديد الأسواق الأكثر ربحية.

ث. التسويق الأمثل للخدمات من خلال تفعيل مختلف الأنشطة التسويقية.

ج. المساهمة في تحقيق عمليات إبتكار وتجديد وتطوير الخدمات البنكية.

ح. وضع سياسة تسويقية واضحة المعالم تتماشى والخصائص التي تميز البنك (الجودة والإبداع).

3. **من الزاوية المالية :** وتتمثل في :

أ. تعظيم العوائد في شكل فوائد وعمولات وغيرها من خلال زيادة حجم القروض المتنوعة.

ب. تحقيق التوافق بين السيولة والربحية في أن واحد.

ت. القيام بالتوسع في الإستثمار المتعلق بالإكتتاب على الأوراق المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

ث. تحسين صورة البنك لدى مختلف الأعوان الإقتصاديين ومن ثم مركزه المالي.

4. **من الزاوية التوسعية :** وتتمثل في :[1]

أ. توسيع نشاطه، وفتح المزيد من الوكالات، وتوسيع تقديم مختلف خدماته ومن ثم زيادة عدد الزبائن.

ب. توسيع النشاط خارج الدولة الأصلية من خلال تكريس التدويل البنكي.

ت. يمكن أن يطمح البنك إلى الإستثمار في نشاطات أخرى غير العمل البنكي.

ث. إمتلاك القدرة التنافسية حفاظا على المكانة ضمن السوق البنكية التي تتسم بإحترام المنافسة.

المطلب الثالث : وظائف وأنواع البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى ممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات متنوعة ومختلفة حيث تعمل على تحقيق مستويات متزايدة من الربحية وتحسين نوعية خدماتها سعيا نحو خلق مركز إستراتيجي متميز وتحقق ولاء الزبائن، وتبعا للتطور التقني يمكن تصنيف الوظائف إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة أوجدتها الحياة العملية، وتتخذ البنوك التجارية أشكال تنظيمية عديدة تختلف بإختلاف مزيج الخدمات المقدمة وكذا حجمها .

---

[1] طارق طه، **إدارة البنوك والمعلومات المصرفية**، دار الكتب للنشر، مصر، 2000، ص117.

أولا : وظائف البنوك التجارية :

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية ومنها غير النقدية، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلي تقليدية كلاسيكية وأخري حديثة كمايلي :[1]

1 . **الوظائف التقليدية :** تتمثل فيمايلي :

أ. فتح حسابات جارية وقبول الودائع علي إختلاف أنواعها (تحت الطلب، وإدخار، ولأجل وخاضعة لإشعار).

ب. منح قروض والسلف المختلفة وفتح حسابات الجارية المدينة.

ت. تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمان.

ث. التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفضتها أو لمصلحة عملائها.

ج. تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الإعتمادات المستندية تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.

ح. التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء، والشيكات السياحية، والحوالات الداخلية منها والخارجية.

خ. تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها.

د. المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة.

ذ. تأجير الخزائن الأمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

2 . **الوظائف الحديثة :** تتمثل أهم الوظائف الحديثة للبنوك التجارية فيمايلي :

أ. إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الإستشارات الإقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي TRUST DEPARTMENT.

ب. تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري.

[1] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبرهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية**، طبعة الأولي، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص ص40 -41.

الشكل (02-01) : وظائف البنوك التجارية التقليدية والحديثة

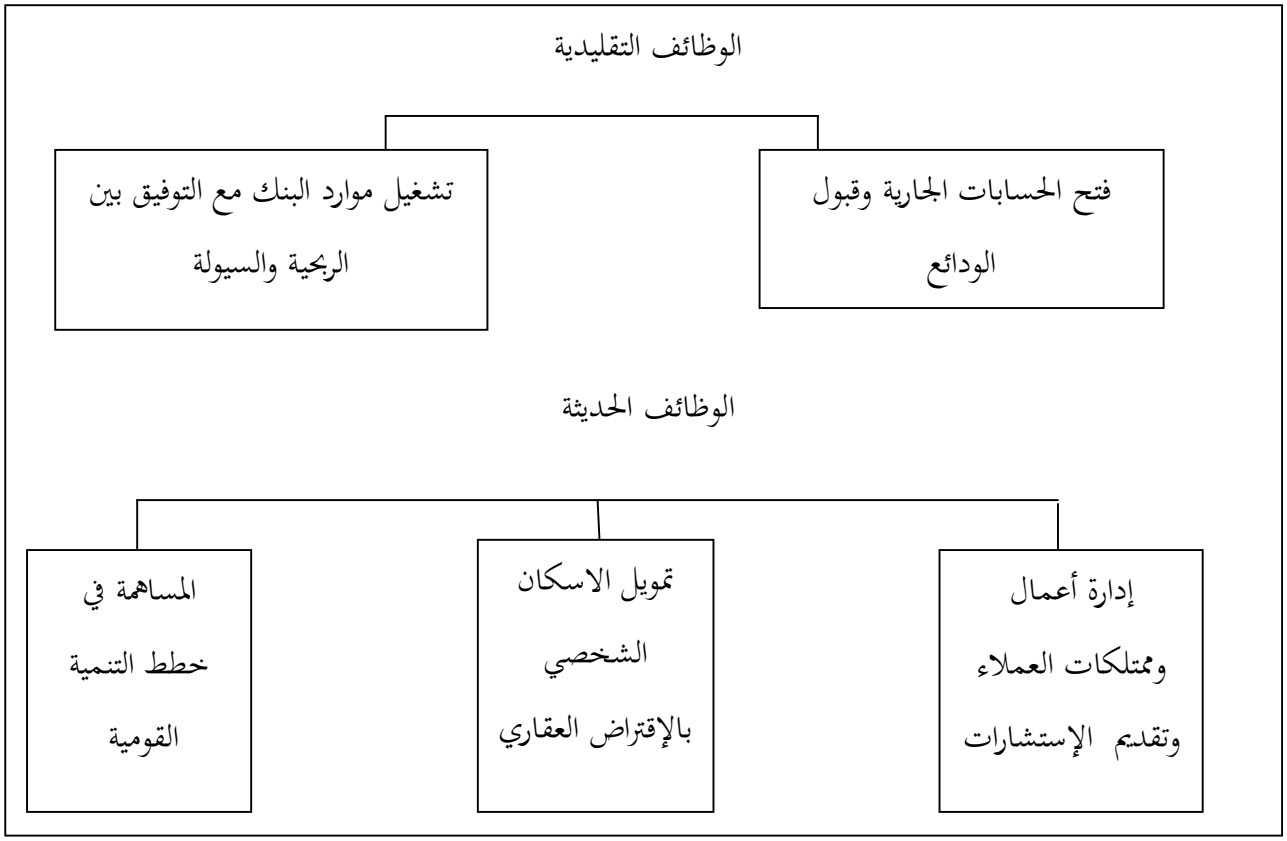

المصدر : فائق شقير ،عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، **محاسبة البنوك**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002، ص32.

ثانيا : أنواع البنوك التجارية

هي مؤسسات مالية نقدية مهمتها الأساسي هي الوساطة المالية ما بين المودعين والمقترضين. وهي تسعى إلى تحقيق الربح. وتقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر من خلالها إلي هذه البنوك ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :[1]

1.من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية :

أ. البنوك التجارية العامة : وهي التي تمارس نشاطها عبر كامل تراب الدولة عبر مجموعة من الفروع أو المكاتب، ولها مركز رئيس في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، مرجع سبق ذكره ص 32 - 35.

ب. البنوك التجارية المحلية : وهي التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محددة، ويقع مركزها الرئيسي مع فروعها في تلك المنطقة المحددة.

2.من حيث عدد الفروع :

أ. لبنوك ذات الفروع : وهي بنوك لها فروع متعددة في مختلف أنحاء الدولة، وتتبع اللامركزية في التسيير.

ب. بنوك المجموعات : وهي تأخذ شكل مؤسسة بنكية قابضة تدير مجموعة من البنوك التابعة لها والتي تعمل في النشاط البنكي، وقد إنتشرت هذه البنوك في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

3.من حيث طبيعة الملكية القانونية لها :

أ. البنوك العمومية : وهي التي تعود ملكيتها المطلقة للدولة.

ب. البنوك الخاصة : وهي التي تعود ملكيتها المطلقة للخواص.

ت. البنوك المختلطة : وهي التي تعود ملكيتها المشتركة للدولة والخواص مثل بنك البركة في الجزائر.

4.من حيث جنسيتها :

أ. البنوك الوطنية : وهي بنوك وطنية برأسمال وإدارة وتسيير وطني، ويمكن أن يكون لها فروع في الخارج.

ب. البنوك الأجنبية : وهي بنوك أجنبية برأسمال وإدارة وتسيير أجنبي، ولها فروع داخل الوطن.

المطلب الثالث : أسس البنوك التجارية

تتمثل أهم الأسس التي تقوم عليها البنوك التجارية فيمايلي:

1.الربحية : إن البنوك عامة والتجارية خاصة تتخذ سياسة خاصة بربحيتها بإعتبار أن الهدف الأساسي لهذه البنوك، وبالذات الخاصة منها، يرتكز في الوصول إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، في حين أن البنوك التجارية التي تمتلكها الدولة يمكن أن تسعى لتحقيق عدة أهداف أساسية من بينها الربح، فتحقيق الأرباح يعتبر ضروريا للبنك التجاري للوصول إلى ما يلي :[1]

أ.مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك، سواء تلك المتعلقة بمخاطر عدم السداد، والتي تتمثل بالديون المعدومة، أي لا يتم تحصيلها، وإنخفاض قيمة الإستثمارات في محفظة الأوراق المالية، وغيرها، أو المخاطر الناجمة عن التصفية الإجبارية عندما يصاب البنك بخسائر، وتوجه المودعين لطلب سحب ودائعهم، والمخاطر الأخرى التي يمكن أن تتصل بمخاطر السرقة والإختلاس، وغيرها.

[1] أحمد فريد مصطفى محمد فريد عبد المنعم عقر، **الإقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الشهاب، الإسكندرية، 2000، ص25 .

ب. إن الأرباح تعتبر مهمة من أجل زيادة إحتياطات رأس المال من أجل القيام بالتوسعات في عمل البنوك من خلال عملياته الإقراضية، والإستثمارية عن طريق إعادة إستخدام الأرباح لتحقيق ذالك.

ت. إن الأرباح تعتبر مهمة وضرورية من أجل تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الإكتتاب في رأسمال البنك عن طريق شراء الأسهم، أو عن طريق إقتناء السندات التي تقوم بإصدارها في حالة حاجته لتمويل عملياته، ممن أجل التوسع.

ث. إن الأرباح توفر ثقة أكبر في البنك، وبالتالي زيادة التعامل معه، مطلق، وإتساع عملياته نتيجة زيادة أرباحه.

2.السيولة : وتتمثل بكافة الإجراءات التي يتخذها البنك من أجل توفير أقصى درجة سيولة ممكنة عند إستخدامه للموارد التي تتاح لديه، ولأن الودائع الجارية تشكل الجزء الأكبر من موارد البنك التجاري، ومن الودائع لديه، لهذا فإن عليه أن يكون قادرا بإستمرار على تلبية طلبات المودعين بالسحب على ودائعهم في الوقت الذي يطلبون فيه أموالهم، خاصة وأن طلب المودعين هذا على ودائعهم الجارية غير قابل للتأجيل أو التأخير أو الإنتظار،كونها ودائع تحت الطلب، إذ أن عدم توفير إمكانية السحب على ودائعهم الجارية هذه يفقد المودعين ثقتهم بالبنك التجاري، وهذا قد يؤدي إلى زيادة السحوبات على الودائع في مثل هذه الحالات، الأمر الذي يمكن أن يعرض البنك إلى الإفلاس، وكما تحقق فعلا لبعض البنوك نتيجة نقص السيولة لديها، وإزدياد حالات السحب على الودائع،كما أن السيولة لدى البنك التجاري تجعلها قادرة على تلبية طلبات المتعاملين معه، بحيث يكون مستعدا بإستمرار على منحهم القروض والتسهيلات التي تبرز حاجاتهم إليها[1].

3.المخاطر : وهي مجموعة الإجراءات التي يمكن للبنوك إتخاذها من أجل تقليل درجة المخاطرة في إستخدامها للموارد النقدية المتاحة لديها، وبحيث تحاول هذه البنوك من خلال إجراءاتها للوصول إلى أدنى درجة ممكنة من المخاطرة عند ممارستها لعمليتها، أي ضمان سلامة البنك وتحقيق الأمان له من خلال رأس المال الذي يؤدي دورا مهما وأساسيا في تحقيق الأمان للمودعين، ويدعم ثقتهم بالبنك، وبإزدياد هذه الثقة تزداد إمكانية البنك في جذب قدر أكبر من الودائع، وإمتصاص أي إستيعاب أية خسارة غير متوقعة بالإعتماد على رأسماله، وبالشكل الذي يمكنه من متابعة عملياته ونشاطاته، بدون أن تتأثر ثقة المودعين سلبا، بالرغم من أن رأس المال في البنوك التجارية تعتبر أهميته النسبية منخفضة قياسا بالموارد المالية الأخرى المتاحة لديها للإستخدام، وبالتالي فإن رأس المال ما هو إلا عبارة عن ضمان لتأمين إمتصاص أية خسارة، ولا تستطيع البنوك التجارية أن تواجه خسائر تزيد على قيمة رأس المال والإحتياطيات لديها، لأن ذالك يتم على حساب أموال الغير، وهم أصحاب الودائع لديها[2].

---

[1] محمد يونس، عبد المنعم مبارك، **النقود وأعمال البنوك وأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 255.

[2] فليح حسن خلف،**النقود والبنوك** ، جدرا للكتاب العالمي ، عمان، الأردن 2006، ص ص 345 -354 .

المبحث الثاني : القوائم المالية للبنوك التجارية

إن فهم طبيعة أنشطة البنوك يتطلب فهم طبيعة النظام المحاسبي للبنوك، وتحديد مخرجاته والتي تتمثل في القوائم المالية البنكية فهي لا تختلف عن مخرجات أي نظام محاسبي آخر، لأن الغرض منها تسجيل الأحداث المالية في البنوك وهو الإبلاغ عن العمليات المحاسبية في شكل قوائم مالية .

المطلب الأول : ميزانية البنك التجاري

تعتبر الميزانية مرآة تعكس الوضع المالي حيث أنها تحتوي على ملخص لنشاط المؤسسة، وهي تحتوي على موجودات وحقوق المؤسسة من جهة ومطالب والتزامات المؤسسة من جهة أخرى، فهي قائمة تبين موارد المشروع "الأصول" والتزامات المترتبة على هذه الموارد "الخصوم" وكذلك حقوق الملكية "حقوق أصحاب المشروع" في لحظة زمنية معينة، وهناك إصطلاحات مختلفة تستخدم للدلالة على الميزانية منها قائمة المركز المالي أو قائمة الوضع المالي.

أولا : تعريف ميزانية بنك تجاري :

هي عبارة عن قائمة مكونة من عموديين متساويين في القيمة، عمود خاص بالخصوم، أي الموارد الموجودة في حوزة البنك التجاري، و هي بمثابة ذمم علي عاتق البنك، وعمود أخر خاص بالأصول، ويبين كيفية الإستفادة من الخصوم[1].

وهي ملخص تاريخي لكل من الأصول والمنافع الإقتصادية المستقبلية التي ستحصل عليها المنشأة أو الحقوق التي تمتلكها الوحدة الإقتصادية، كنتيجة لبعض العمليات الحالية أو الماضية[2] ، والإلتزامات أو الخصوم الناتجة عن العمليات الماضية والحاضرة، والتي تتطلب تسوية في المستقبل عن طريق إستخدام أصول أو تقديم خدمات[3].

وهناك ثلاث نماذج لقائمة الميزانية :[4]

1. نموذج تفصيلي لغايات إدارية.
2. نموذج ملخص لغايات البنك المركزي.
3. نموذج ملخص لغايات النشر في الصحف المحلية.

---

[1] ضياء مجيد، **إقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص 274.

[2] محمد صبري إبراهيم ندا، طارق عيد العال حماد، هاشم أحمد عطية، **أساسيات المحاسبة**، مطبعة دار السلام، مصر، 2016، ص20.

[3] أحمد نور، **المحاسبة المالية- القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية المصرية**، دار الجامعية، مصر، 2000 ، ص 312.

[4] عبد الحليم محمد كراجة، **محاسبة البنوك**، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 234.

والقاعدة أنه تبوب الأصول والخصوم في ميزانية البنك التجاري حسب طبيعتها، ويتم ترتيبها حسب درجة سيولتها، وعموما يجب أن يراعى في البنك التجاري حسب المعيار30 IAS الإفصاح على الأقل بما يلي من الحسابات :[1]

2.الأصول

أ. نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي.

ب. أوراق مالية حكومية وغير حكومية محتفظ بها لأغراض التداول.

ت. إستثمارات مالية متاحة للبيع.

ث. إيداعات وقروض وسلفيات لدى البنوك الأخرى (بعد خصم المخصص).

ج. قروض وسلفيات للعملاء.

ح. إستثمارات مالية في شركات أخرى.

خ. ضرائب جارية وضرائب مؤجلة

د. أصول ثابتة مادية وغير مادية

3.الخصوم

أ. أرصدة مستحقة للبنوك الأخرى.

ب. الودائع المستحقة لسوق المال.

ت. المبالغ المستحقة لمودعين آخرين.

ث. شهادات إيداع.

ج. أوراق الدفع والخصوم الأخرى الورقية.

ح. أرصدة دائنة ومخصصات أخرى.

ثانيا : محتوي وشكل ميزانية بنك تجاري :

تتكون ميزانية بنك تجاري وفقا الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري من البنود والتي سيتم إجمال كل هذه البنود في الجدول التالي ولتفصل أكثر أنظر الملحق رقم (01) .

[1] Gregory MEEM ,Lire les etats financiers en IFRS, Editions D'Organisation, paris , France ,2004, p253

الجدول (02-01) : نموذج الميزانية العمومية

	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية			
5	سلفيات وحقوق على الزبائن			
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية - أصول			
8	الضرائب المؤجلة - أصول			
9	أصول أخرى			
10	حسابات التسوية			
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة			
12	العقارات الموظفة			
13	الأصول الثابتة المادية			
14	الأصول الثابتة غير المادية			
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول			

	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	البنك المركزي			
2	ديون تجاه الهيئات المالية			
3	ديون تجاه الزبائن			
4	ديون ممثلة بورقة مالية			
5	الضرائب الجارية – خصوم			
6	الضرائب المؤجلة – خصوم			
7	خصوم أخرى			
8	حسابات التسوية			
9	مؤونات لتغطية لمخاطر و الأعباء			
10	إعانات التجهيز – إعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة			
12	ديون تابعة			
13	رأس المال			
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	إحتياطات			
16	فارق التقييم			
17	فارق اعادة التقييم			

18	ترحيل من جديد (+/-)				
19	نتيجة السنة المالية (+/-)				
	مجموع الخصوم				

المصدر : الجريدة الرسمية، **إعداد الكشوف المالية المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، العدد 76، الجزائر، 29 ديسمبر 2009، الملحق رقم 01، ص 18.

ثالثا : مايجب مراعاته في إعداد قائمة الميزانية :

يجب على البنك مراعاة ما يلي في عرض قائمة الميزانية :[1]

1. تبوب الأصول والخصوم حسب طبيعتها في البنك التجاري.
2. يجب تبويب الأصول حسب سيولتها، وتبويب الخصوم حسب تاريخ إستحقاقها.
3. لا يسمح بإجراء مقاصة بين الأصول والخصوم أو العكس، ما لم يكن هناك نص قانوني.
4. لم يعد مطلوبا من البنوك أن تميز بين الإستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل، إنما عليها أن تميز بين الإستثمارات المتاحة للبيع والإستثمارات المحتفظ بها حتي تاريخ الإستحقاق.
5. يجب على البنوك أن تفصح عن القيمة السوقية العادلة للإستثمارات في الأوراق المالية، إذا إختلفت عن القيمة الدفترية المعدلة في القوائم المالية، لأن كلا من الإستثمارات بغرض المتاجرة والإستثمارات المتاحة للبيع تظهر في الميزانية بالقيمة العادلة، فإن الإفصاح الإضافي يؤثر فقط على الأوارق المالية المحتفظ بها حتي تاريخ الإستحقاق.

رابعا : أهمية الميزانية :

أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الإستثمارات في أصول المؤسسة، وتبرز إلتزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك علي صافي أصول المؤسسة. ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أسس كمايلي :[2]

1. حساب معدلات العائد
2. تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة
3. تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة

---

[1] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبية- عرض القوائم المالية–**، الجزء الأول، الدار الجامعية ، مصر، 2004، ص 467-468 .

[2] دونالد كيسو، جيري ويجانت، تعريب أحمد حامد حجاج،سلطان محمد سلطان، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، مملكة العربية السعودية، 1999، ص 224.

وبالتالي فمن أجل الحكم علي درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنها يجب تحليل الميزانية وتحديد مدي سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.

المطلب الثاني : جدول حسابات النتائج

إن إعداد قائمة الدخل أو حساب النتائج وفق تسمية النظام المحاسبي المالي يتم وفق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات في تحديد الدخل، ويتم تطبيق هذا المبدأ على مرحلتين متمثلتين في تحديد الإيراد الواجب إدراجه في القائمة وفي تحديد المصاريف أو النفقات التي تم إنفاقها في سبيل الحصول على الإيراد.

أولا : تعريفه : هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتمم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فإن كانت الميزانية تعطي وضعية المؤسسة فإن جدول حسابات النتائج يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية، ويبين الجدول مصادر الأموال وإستخداماتها من أين أتت وأين صرفت خلال الدورة، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة، هذا النشاط ينتج رؤوس أموال ويستهلك رؤوس أموال، فالإنتاج تطرح منه إستهلاكاته وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحا أو خسارة[1].

ولقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة[2]".

---

[1] مبارك لسلوس ، **التسيير المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 24 - 25.

[2] الجريدة الرسمية،**حسابات النتائج**، العدد 19، الجزائر، 25 مارس 2009، المادة 1230، ص 24.

ثانيا : محتوي وشكل جدول حسابات النتائج :

يتكون جدول حسابات لبنك تجاري وفقا الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري من البنود التي سيظهرها الجدول التالي ولتفصيل أكثر أنظر الملحق رقم (02).

الجدول(02- 02) : نموذج جدول حسابات النتائج

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	+فوائد و نواتج مماثلة			
2	-فوائد و أعباء مماثلة			
3	+عمولات (نواتج)			
4	-عمولات (أعباء)			
5	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة.			
6	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع			
7	+نواتج النشاطات الأخرى			
8	-أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي الصافي**			
10	-أعباء استغلال عامة			
11	- مخصصات للإهتلاكات وخسائر على الأصول الثابتة المادية وغير المادية			
12	**الناتج الاجمالي للاستغلال**			

13	-مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للإسترداد				
14	+ إسترجاعات المؤونات ،خسائر القيمة وإسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة				
15	**ناتج الاستغلال**				
16	+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى				
17	+ العناصر غير العادية				
18	-العناصر غير العادية (أعباء)				
19	**ناتج قبل الضريبة**				
20	-ضرائب على النتائج وما يماثلها				
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**				

المصدر : الجريدة الرسمية، **إعداد الكشوف المالية المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، العدد 76، الجزائر، 29 ديسمبر 2009، الملحق رقم 02، ص 24.

ثالثا : مايجب مراعاته في إعداد جدول حسابات النتائج :

يجب الإفصاح بصورة مستقلة عن الأنواع الرئيسية من الإيرادات والمصاريف وأصول الأرباح أو خسائر النشاط وصافي النتيجة قبل وبعد إقتطاع الضرائب لغرض مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء البنك.

يحضر إجراء مقاصة بين بنود الإيرادات والمصاريف عن الفترة، أما المقاصة القانونية فهي قائمة حيث تمثل المقاصة عندئذ توقع تحقق أو تسوية الأصل أو الإلتزام إجراء المقاصة - على سبيل الخطأ -بين بنود الإيرادات والمصاريف يمكن أن يدخل بإمكانية حساب العائد على نوع معين من الأصول، وبالطبع يعوق إمكانية تقييم مستخدمي القوائم المالية لأداء البنك، ويمكن للبنك أن يعرض البنود التالية بالصافي في جدول حسابات النتائج:

1. أرباح أو خسائر عمليات النقد الأجنبي.
2. أرباح أو خسائر التصرف في الإستثمارات في الأوراق المالية.

3.أرباح أو خسائر التصرفات والتغيير في قيمة الأوراق المالية بغرض المتاجرة.

ويجب أن تتضمن الأنواع الرئيسية للإيرادات الناتجة عن العمليات البنكية العوائد وأتعاب أداء الخدمات والعمولات ونتائج التعاملات، ويتم الإفصاح عن كل نوع من أنواع الإيرادات على حده حتى يستطيع مستخدموا لقوائم المالية تقييم أداء البنك، ويجب عرض تلك الإفصاحات بالإضافة إلى الإفصاحات الخاصة بمصدر الحصول على الإيراد[1].

رابعا : أهمية جدول حسابات النتائج :

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من :[2]

1. تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.
2. تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية.
3. تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

المطلب الثالث : جدول تدفقات الخزينة

يتم إعداد هذه القائمة كجزء من القوائم المالية، حيث يهتم مستخدمو القوائم المالية بالتعرف على الكيفية التي تعتمد عليها الشركة في توليد وإستخدام النقدية وما في حكمها، وتوفر قائمة النقدية معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة، وكذلك مدى قدرة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي في تغطية توزيعات الأرباح النقدية ومدى ثبات وإستقرار هذه التوزيعات خلال الفترات المتتالية.

أولا : تعريف جدول تدفقات الخزينة

جدول تدفقات الخزينة عبارة عن وثيقة توضح المركز المالي للمؤسسة وكيفية تغّير هذا المركز عبر مدة إعداده, لذلك يعتبر مكمل للميزانية وجدول حسابات النتائج[3].

تعد كشوفات تدفقات الأموال كوسيلة تحليلية لدراسة ومتابعة حركة التغّيرات التي حصلت في أموال المؤسسة في الفترة الحالية والسابقة أي بمعنى حصر تلك التغّيرات التي تعتبر بمثابة إستخدامات الأموال, وتلك التي تعتبر مصدرا لها

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، **إقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار العالمية القرن الحادي والعشرون- الصناعة المالية الحديثة وإتجاهات التجارية الدولية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، دون سنة النشر، ص 224.

[2] الفداغ فداغ، **المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول**، الطبعة الثانية، الوراق، عمان، 2002، ص151.

[3] أسعد حميد العالي، **الإدارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2010، ص 69.

وبهذه الصورة التحليلية سوف تكون هذه الكشوفات مفيدة جدا للإدارة المالية في دراستها حركة الأموال التي حصلت في الفترات الماضية [1].

ثانيا : محتوي وشكل جدول تدفقات النقدية :

يتكون جدول تدفقات النقدية لبنك تجاري وفقا الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري من البنود التي سيظهرها الجدول التالي ولتفصيل أكثر أنظر الملحق رقم (03).

الجدول رقم (02-03) : نموذج جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	**ناتج قبل الضريبة**			
2	+/- مخصصات صافية للإهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية			
3	+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى			
4	+/- مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى			
5	+/- خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الإستثمار			
6	+/- نواتج /أعباء من أنشطة التمويل			
7	+/- حركات أخرى			
8	**= إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى (إجمالي**			

[1] يحياوي مفيدة ، عريف عبد الرزاق، مداخلة بعنوان **أثر المعايير المحاسبية الدولية IFRS / IAS على التحليل المالي بالمؤسسة**، المركز الجامعي الوادي،17 – 18 جانفي 2010، ص12 .

	العناصر 2 الى 7)			
9	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية			
10	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن			
11	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية			
12	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المالية			
13	-الضرائب المدفوعة			
14	**= إنخفاض /(إرتفاع) صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية (إجمالي العناصر 9 الى 13)**			
15	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (إجمالي العنصرين 1،8 و14) (أ)**			
16	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية بما فيها المساهمات			
17	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة			
18	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية			
19	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الإستثمار (إجمالي العناصر 16 الى 18) (ب)**			
20	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين			
21	+/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة			

	التمويل			
22	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (اجمالي العنصرين 20 و 21) (ج)**			
23	**تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها**			
24	**إرتفاع /(إنخفاض) صافي أموال الخزينة ومعادلاتها (أ+ب+ج+د)** التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (أ) التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الإستثمار (ب) التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج) تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)			
	أموال الخزينة ومعادلاتها			
25	**أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح (إجمالي العنصرين 26 و 27)**			
26 27	صندوق ،بنك مركزي ،ح ج ب (أصل وخصم) حسابات (أصل وخصم) وقروض /إقتراضات عند الإطلاع لدى المؤسسات المالية			
28	**أموال الخزينة ومعادلاتها عند الإقفال (إجمالي العنصرين 29 و30)**			

29	صندوق، بنك، حجب (أصل وخصم)			
30	حسابات (أصل وخصم) وإقتراضات /قروض عند الإطلاع لدى المؤسسات المالية			
31	**صافي تغير أموال الخزينة**			

المصدر : الجريدة الرسمية، **إعداد الكشوف المالية المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، العدد 76، الجزائر، 29 ديسمبر 2009، الملحق رقم 03، ص27- 29.

ثالثا : ما يجب مراعاته عند إعداد جدول تدفقات الخزينة :

إن البنك التجاري مسؤول عن إعداد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المحاسبية، والقاعدة أن أسس إعداد هذه القائمة متمثلة بالنسبة لكافة الوحدات الإقتصادية، ومنها البنوك التجارية طبعا لكن هنالك مجموعة من القواعد الخاصة بهذه القائمة في البنوك التجارية نوجزها فيما يلي :[1]

1.يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية الآتية بالصافي .

2.المقبوضات والمدفوعات النقدية من وإلى العملاء عندما تعبر التدفقات النقدية عن أنشطة العميل وليس المشروع، و يطلق عليها "قبول وإعادة سداد الودائع تحت الطلب الخاصة بالبنك ".

3.الإيداعات لدى البنوك الأخرى ناقص المسحوبات من هذه الودائع .

4.كافة المقبوضات والمدفوعات المحققة لأنشطة إستثمارية، تشغيلية أو تمويلية للبنك .

5.القروض والسلفيات للعملاء وإعادة سداد هذه القروض والسلفيات .

رابعا : أهمية جدول تدفقات الخزينة :

تبرز أهمية جدول تدفقات الخزينة من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر وإستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من الميزانية وحسابات النتائج بصورة مختصرة جدا، إذ أن تلك القائمتين تعد على أساس الإستحقاق، ولكن لا تعرض أي من القائمتين السابقتين الملخص التفصيلي للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو المصادر والإستخدامات النقدية خلال الفترة .

[1] فايز زهدي الشلتوني، **مدى دلالة القوائم المالية كآداة للافصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية** ، رسالة مقدمة بكلية التجارة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين ، ص 28 .

وتساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية،كما تساهم في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل الإستثمارات، ومدى القدرة على تمويل النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخلية، وتساعد في تحديد أسباب الإختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية[1].

[1] فايز زهدي الشلتوني ، **مرجع سبق ذكره**، ص 27 .

المبحث الثالث : دور التحليل المالي في دراسة القوائم المالية

إن القيام بعملية التحليل المالي تهدف أساسا إلى الكشف عن الوضعية المالية الحقيقة للبنك وأنه لم يقع في حالة العسر المالي، عليه إتخاذ القرارات المناسبة لمنع حدوث ذلك لأن أساس عمله هو السيولة والربحية والمخاطرة وبالتالي يجب عليه التوفيق بينهم.

ولدراسة القوائم المالية لابد من الإستعانة بمجموعة من النسب المالية بإعتبارها وسيلة تعطي مؤشرات حول الآداء المالي للبنك بحيث تقوم بتحليل كل معلومة على حدى وكل نسبة لها دور في إتخاذ القرار، كما أن النشاط البنكي يتطلب القيام بعملية التحليل الأفقي والعمودي للقوائم المالية اللذان يعتبران من أهم التقنيات البنكية المستخدمة في التحليل المالي .

المطلب الأول : تحليل بواسطة مؤشرات والنسب المالية

تعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تحليل المالي في البنوك، فنجاح عملية التحليل يعتمد بدرجة كبيرة علي الدقة وملاءمة المؤشرات المالية ومن المعلوم أن هناك عددا كبيرا من المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل المالي في البنوك، ومن أهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعا هي:

1. مؤشرات السيولة :

تحرص البنوك قدر إستطاعتها على تلبية رغبات عملائها المودعين والمقترضين في السحب والإيداع، وخشية أن تفاجأ بموجات من السحب قد تعجز عن مواجهتها إذا ما توسعت في سياسة الإقراض، فهي تعمل على توفير جانب من مواردها المالية على شكل نقد سائل، وبالرغم من أن النقد السائل قد تقابله ودائع تدفع البنوك بسببها فوائد لأصحابها، فإنها تتحمل عبء تلك الفوائد في نظير المحافظة على سمعتها المالية. وتعد السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتميز بها البنوك عن الوحدات الإقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدى البنك كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك لمخاطر مالية.

وهناك مؤشرات للسيولة عدة من أهمها :[1]

[1] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 51.

أ. **نسبة السيولة القانونية :** تعبر عن قدرة البنك علي مواجهة طلبات السحب من عند المودعين في البنك مما يتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه النقدية، وإن إرتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة البنك علي الوفاء بإلتزاماته المالية.

والمقصود بالأرصدة شبه النقدية هو النقد في الصندوق والأرصدة لدي المصارف ولدي سلطة النقد التي تستحق خلال شهر وسندات الخزينة والقروض قصيرة الأجل، إضافة إلي ودائع العملاء الجارية والأجلة وأرصدة المصارف وأرصدة سلطة النقد التي تستحق خلال شهر.

ويتم حساب السيولة القانوينة بشكل شهري.

نسبة السيولة القانونية = النقدية + شبة النقدية / إجمالي الودائع

ب. **السيولة النقدية :** تعبر هذه النسبة عن مدي كفاية الأصول النقدية السريعة علي سداد ودائع العملاء، ويتم حساب السيولة النقدية في الخزائن والمصارف والصراف الألي بشكل يومي لكل فرع وللبن بصفتة وحدة واحد .

السيولة النقدية = النقد في الصندوق / إجمالي ودائع العملاء

2.مؤشرات الربحية :

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل البنوك، إذ أن هذه المؤشرات تمكن من قياس قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في إستمرار البنوك وتوسعها، مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة وضمان الإستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع البنك.

ويندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة هي:[1]

أ. **نسبة هامش الربح :** تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات علي توليد أرباح أو هامش للبنك، وبالعكس.

وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

نسبة هامش الربح = هامش الربح / إجمالي الموجودات

[1] عبد الغفور حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، 1993، ص274.

ويحسب هامش الربح كمايلي:

هامش الربح = الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة

ب. نسبة صافي الربح إلي إجمالي الإيرادات : تبين هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها البنك بالنسبة الي إجمالي الإيرادات، وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر الي زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة الي إجمالي الإيرادات.

وتحسب مايلي :

نسبة صافي الربح إلي إجمالي الإيرادات = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الإيرادات

ت. معدل العائد علي الودائع : يستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة البنك علي توليد الأرباح من الودائع التي إستطاع الحصول عليها، ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من الوحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للبنك بعد دفع الضرائب. ويحسب وفق العلاقة التالية :

معدل العائد علي الودائع = صافي الأرباح بعد الضرائب / إجمالي الودائع

ث. معدل العائد علي الموارد : يبين هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الموارد سواء أكانت ذاتية أم خارجية، من صافي الربح المتحقق، وبذلك فإن المعدل يبين كفاءة البنك في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة له. ويحسب وفقا للعلاقة التالية :

معدل العائد علي الموارد= صافي الأرباح بعد الضرائب / إجمالي الودائع + حق الملكية

ح. معدل العائد علي حق الملكية ROE : يعد هذا المعدل من أهم مؤشرات قياس كفاءة إستخدام الأموال، ويعمل البنك دائما علي زيادته بما يتناسب وحجم الأخطار التي يتحملها مساهمو البنك، ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح (العائد) التي حققها البنك.

ويحسب وفقا للعلاقة التالية:

ROE = صافي الأرباح بعد الضرائب / حق المليكة

خ. معدل العائد علي إجمالي الموجوداتROA : يقيس هذا المعدل نصيب لوحدة من الموجودات من صافي الربح بعد الضرائب، وزيادة هذا المعدل تعني كفاءة إستخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإيرادية.

وتحسب وفقا للعلاقة التالية :

ROA = صافي الأرباح بعد ضرائب / إجمالي الموجودات

3.مؤشرات النشاط :

تستخدم هذه النسب كمؤشر لتقييم كفاءة البنك وفاعليته في إستثمار موارده المتاحة، ومن أبرز مجالات تقييم الأداء لإدارة البنك هو تميزها في إستخدام الإستثمارات المختلفة لتحقيق الإيرادات، بعبارة أخرى إن الأداء السليم والمقبول للإدارة هو تحقيقها لذلك الأداء الناجح الذي ينتج عن الإستثمار الأمثل في الموجودات وبالتالي في توليد الإيرادات، وعلى وفق مفهوم كفاءة الأداء هنا يتوقع أن يكون هناك نوع من التوازن المناسب بين الإستثمار في الموجودات والإيرادات، بمعنى آخر يتوقع أن تستجيب الإيرادات بالزيادة عند كل إضافة إستثمارية جديدة في حجم الموجودات أو في أي فقرة من فقراتها الأساسية ومن أهم نسب النشاط هي :[1]

أ. معدل إستثمار الودائع : وهي تقيس جميع توظيفات البنك بالنسبة للودائع، ولذلك يضاف إلى القروض كافة أوجه الإستثمارات الأخرى لأموال البنك، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة تشغيل الإستثمارات. ويحسب كمايلي :

معدل إستثمار الودائع= الإستثمارات + قروض / إجمالي الودائع

ب. نسبة القروض أو التمريل إلي الودائع : تعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة المتحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض، ويعتبر إرتفاع هذه النسبة دليل على قدرة البنك على تلبية القروض المقدمة إليه. وتحسب كمايلي:

نسبة القروض إلي الودائع = القروض / إجمالي الودائع

ت. معدل توظيف الموارد : تمثل الودائع الجانب الأكبر لمصادر الأموال في البنك، إلى جانب حقوق الملكية والتي تعد مصدرا مهما يؤخذ في الحسبان عند دراسة توظيف الأموال، وتعتبر هذه النسبة مؤشرا لسياسة البنك في التوظيف مقارنة بالماضي والحاضر والمستقبل. ويحسب مايلي :

---

[1] منير إبراهيم هندي، **أدوات الإستثمار في أسواق المال الأوراق المالية – صناديق الإستثمار**، طبعة الأولي، المكتب العربي الحديث، 1993،ص 189.

معدل توظيف الموارد= الإستثمارات / حقوق الملكية + ودائع

4.مؤشرات السوق :

تستخدم هذه النسب لتقييم أداء الشركات المساهمة ومعرفة إتجاهات الأسعار السوقية لأسهم الشركة، حيث تستخدم قائمتي الدخل والمركز المالي لإستخراج هذه النسب أيضا تسمى هذه النسب بنسب التقييم أو نسب إعادة الإستثمار وتبرز أهمية هذه النسب من شكلها الذي يربط بين القيمة السوقية للسهم العادي وعوائده المتوقعة في المستقبل وقيمته الدفترية .وبهذا الشكل فهي تقدم تصورا تحليليا عما يهتم به ملاك المنشاة والمستثمرين فيها من خلال تقييمهم للأداء الماضي والأداء المستقبلي لمنشاة الأعمال وتحديد إمكانية الإستثمار فيها.

ومن أهم نسب السوق هي :[1]

أ. **نسب الربح لكل سهم :** تشير إلي النسبة المخصصة من أرباح الشركة لكل سهم عادي. وتعد نتيجة هذه النسبة مؤشرا ماليا مهما، حيث تعكس شكل الأداء الذي مارسته إدارة المنشاة لتعظيم مركز قوتها في السوق، وزيادة النسبة لابد وأن تعطي للإدارة دورا مهما أمام المستثمرين وحملة الأسهم وتكون المنشاة تتمتع بمركز قوة داخل السوق المالي، في حين يشير إنخفاضها إلى تدهور الأداء وبالتالي فهي حالة من حالات الضعف والتي تنعكس على حالها في السوق المالي.

وتحسب وفقا للعلاقة التالية :

نسبة الربح لكل سهم = الربح بعد الضريبة / عدد الأسهم العادية

ب. نسبة سعر السهم إلي الأرباح : ويقصد بها نسبة سعر السهم العادي الواحد إلى الربح لكل سهم، وهذه النسبة تقويمية وتعد من المؤشرات المهمة في سوق الأوراق المالية، وتكتسب أهميتها من كونها تعكس حالة التفاؤل والتشاؤم بشان أسعار الأسهم، ومضمون هذه النسبة يعني عدد المرات التي يستلم بها المستثمر الربح لتبرير السعر المدفوع .

وتحسب وفقا للعلاقة التالية :

نسبة سعر السهم إلي الأرباح = سعر السهم السوقي / الربح لكل سهم

---

[1] نصر حمود مزيان فهد، **أثر السياسات الإقتصادية في أداء مصاريف التجارية**، طبعة الأولي، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 58-60.

5.الرافعة المالية (E M) :

هي درجة اعتماد البنك في تمويل أصوله على مصادر تمويل ذات الدخل الثابت سواء كانت قروض أم سندات أم أسهم ممتازة مما يؤثر على درجة المخاطرة، أو إستخدام أموال الغير بتكاليف ثابتة على أمل زيادة الأرباح، أي بإمكان المؤسسة بإستخدام الأموال المقترضة من أجل تحقيق ربح كبير للمساهمين ويكون الأساس المالي هنا هو ملكية المشروع ويكون الربح حسب الظروف الإقتصادية للسوق، حيث تكون إحتمالية أن تحقق الرافعة المالية عوائد أكبر وتتأثر الأرباح بالعلاقة بين إجمالي الأموال المقترضة من الغير إلى إجمالي الأصول[1].

و يعبر عنها بالعلاقة التالية :

الرافعة المالية = إجمالي الأموال المقترضة من الغير / إجمالي الأصول

المطلب الثاني : تحليل الأفقي والعمودي

إن وجود أرقام قليلة في القائمه المالية يجعلها واضحه بذاتها، ولكن من الأمور الهامة إيجاد علاقة بين هذه الأرقام مع غيرها من البيانات المناظره في فترة أو فترات سابقة وكذلك التعرف علي إتجاهات التغيرات في هذه الأرقام. هذا ويعتمد التحليل علي إيجاد علاقات ذات معنى والكشف عن التغيرات والإتجاهات بإستخدام أساليب تحليلية التحليل الأفقي والعمودي.

أولا : التحليل الأفقي للميزانية

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية، وفي زمن متغير، بمعني متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصان عبر فترة زمنية. فإن التحليل الأفقي يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

كما أن هذا التحليل يستهدف سلوك عنصر من عناصر القائمة المالية علي مدار فترات زمنية، قد تكون سنتين أو أكثر، مع توضيح التغير الحاصل في قيمة هذا العنصر في صورة مطلقة أو علي شكل نسب مئوية، ويتخذ من السنة الأولي سنة أساس تقاس عليها سنوات التالية لمعرفة التغيرات والإتجاهات لكل عنصر[2].

ويتم التحليل الأفقي علي خطوتين :

أ. حساب التغير لكل فقرة من فقرات الميزانية سواء بالزيادة أم بالنقصان علي مدي فترتين زمنيتين قد تكونات متعاقبتين أو غير متعاقبتين وفقا للمعادلة الأتية :

---

[1] عباس علي، **الإدارة المالية**، اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ، 2008،ص 229.

[2] وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي، دغارك، 2007، ص ص 32- 33.

التغير بين فترتين = قيمة الفقرة خلال فترة التحليل الحالية – قيمة نفس الفقرة خلال فترة الأساس

ب. حساب الأهمية النسبية لهذا التغير ويقصد بها النسبة المئوية لهذا التغير، بقسمة مقدار الزيادة أو النقصان علي قيمة الفقرة في سنة الأساس وفقا للمعادلة الأتية :

النسبة المئوية للتغير= التغير بين فترتين/ قيمة نفس الفقرة خلال فترة الأساس

عندما تكون قيمة الفقرة في سنة الأساس قيمة سالبة عندها يكون من غير الممكن حساب النسبة المئوية للتغير، ويطبق التحليل الأفقي علي جميع عناصر الميزانية وعلي جانبي الأصول و الخصوم[1].

ثانيا : التحليل العمودي

ويطلق عليه بالتحليل الرأسي أيضا، ويقوم بتحليل كل قائمة من القوائم المالية على إنفراد ولذلك فإن التحليل العمودي يتم لسنة واحدة. ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسبة مئوية.

ويقوم التحليل الرأسي على دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها، وهذا ما يسمح لنا بالتعرف على التركيب الداخلي للميزانية من خلال تركيزها على عنصرين هما مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل والأموال الخاصة وكيفية توزيع المصادر بين مختلف الإستخدامات من أصول جارية وغير جارية.

ويمكن إستخدام هذا التحليل لتحليل حسابات النتائج، حيث تنسب كل عناصر حسابات النتائج إلى رقم الأعمال في نفس القائمة، أو إلى مجموع الأصول (لا سيما في حالة المؤسسات المالية)، و هذا ما يسمح لنا بتقييم التكاليف والأرباح.

وكما يمكن إستخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة التدفقات النقدية، حيث نعبر عن كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية كنسبة مئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلة (الخارجة) أو كنسبة مئوية من رقم الأعمال. ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا، ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات الدلالة[2].

---

[1] أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، طبعة الأولي، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012، ص ص97- 98.

[2] لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة نيل شهادة ماجستير، الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص 86.

خلاصة الفصل :

رأينا أن البنوك أحد أهم المؤسسات المالية التي تقوم بدفع العجلة الإقتصادية وذلك بتمويل العمليات الإقتصادية، فهي همزة وصل الطالبين للأموال والعارضين للأموال، ويجب أن تتوفر قوائمها المالية على الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة والقابلية للفهم حتى تكون قوائم مالية صادقة وملائمة لإحتياجات المستخدمين.

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي :

- البنوك هي مؤسسات مالية تقوم بتقديم القروض على المدى القصير والمتوسط وطويل الأجل وتلقي الودائع مقابل فوائد وتوفير وسائل الدفع والإستثمار في عدة مجالات .
- يرتكز نشاطها أساسا على المخاطرة والسيولة والربحية.
- تختلف محاسبة البنوك إختلافا كبيرا عن محاسبة الشركات إذ نجد نظام محاسبي خاص بها، كما تختلف القوائم المالية للبنك عن غيرها أن ترتكز أساسا على الميزانية العمومية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة.
- يمكننا معرفة الوضعية المالية للبنك من خلال الميزانية، ومعرفة الآداء المالي من خلال جدول حسابات النتائج، ويمكننا إستخراج التغيرات في الوضعية المالية من جدول تدفقات الخزينة.
- الأسس المعتمدة في إعداد القوائم المالية يجب أن تتفق ومتطلبات الإفصاح لأنها تؤثر في عملية إتخاذ القرار.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (البدر) - وكالة تيسمسيلت -

تمهيد :

إستنادا لما تطرقنا إليه في الجانب النظري من معلومات حول البنوك التجارية والتحليل المالي، والتعرف على أهم تقنيات وأدوات التحليل المالي وتدعيما للبحث، إخترنا مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتيسمسيلت لإسقاط الجانب النظري على الواقع العملي، وسنحاول من خلال هذا الفصل إستقراء كافة الجوانب المتعلقة بالتحليل المالي للقوائم المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي الميزانية العمومية للبنك وجدول حسابات النتائج .

وعليه سنتطرق من خلال هذا الفصل دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة تيسمسيلت - من خلال ما يلي :

المبحث الأول : الإطار العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني : بطاقة فنية حول وكالة بدر - تيسمسيلت-.

المبحث الثالث : تقديم وتحليل القوائم المالية لبنك بدر.

المبحث الأول : الإطار العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحدة من بين البنوك الجزائرية البارزة علي المستوي الخارجي والداخلي رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الأخرى، وما كان ليبرز لولا السياسة المنتهجة من قبل مسيريه من إطارات وموظفين، وقد أنشأ بهدف النهوض بالتنمية الشاملة في مختلف القطاعات وبالأخص قطاع الفلاحة، حيث أنه قام بمجهود كبير وذلك من خلال تبنيه تقنيات عصرية حديثة بغية تقريب مصالح البنك من المتعاملين وكذلك مساهمته في تمويل المخططات التنموية والتي يسعى من خلالها إلى تحسين صورته.

المطلب الأول : النشأة والتعريف (تقديم بنك البدر)

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية المعتمد من طرف بنك الجزائر وفقا لما شرعه القانون النقد والقرض 90-10 من بين البنوك التي كانت لها حصة الأسد للبروز في السوق المصرفية.

أولا : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية، بعدما كان المسئول عن تمويل القطاع الفلاحي، ونظرا للحاجات المتزايدة والمستمرة للقطاع أظهر عجزا ونقصا ملموسا في هذه المهمة، أدى ذلك إلى ضرورة إنشاء بنك آخر يكلف كلية بهذه المهمة عن إنفراد، أنشئ هذا البنك تحت إسم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982[1]. وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الإشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، والديوان الفلاحي والمؤسسات الفلاحية الصناعية، إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الإقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 د.ج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في[2] 1990/04/14 الذي منح إستقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الإئتمائية وتشجيع عملية اللإدخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، وللمساهمة في التنمية مع وضع قواعد

---

[1] عبد الواحد غردة، **ضوابط منح الإئتمان في البنوك التجارية- حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة قالمة -**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر ، 2003- 2004، ص 80 - 81.

[2] المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة مؤطرة بأكثر من 7000 موظف.

ثانيا : تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

هو هيئة عمومية إقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية، وكذا الإستقلال في التسيير، وهو بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنك تنمية بإعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت، والقروض التي يقوم بمنحها هي من أجل تمويل القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية ...إلخ وبذلك فهو يعتبر بنكا متخصصا في المجال الفلاحي[1].

وبنك بدر ينتهج سياسة النمو على أساس إنتقائي لتطوير المنتجات والخدمات التقليدية وإبتكار منتجات وخدمات جديدة لإرضاء عملائه في مختلف الأسواق وإستهداف عملاء جدد، فبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دج، مقرها الرئيسي 17 شارع العقيد عميروش، الجزائر العاصمة.[2]

حيث أنه صنف :[3]

1. كأول بنك في ترتيب البنوك الجزائرية.
2. ثاني بنك على المستوى المغاربي.
3. المرتبة الرابعة عشر على المستوى العربي.
4. تاسع بنك إفريقي من ضمن 326 بنك شملها التصنيف.
5. وقد احتل المركز الثامن والستين بعد الستمائة (668) في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك.
6. وتجدر الإشارة إلى أن البنك كان أول من أطلق في سنة 1994 بطاقات السحب في الساحة المالية .

المطلب الثاني : أهداف ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف الأهداف التي يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيقها ثم نتناول مختلف الوظائف التي يقوم بها.

أولا : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية : من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك في المدى القصير والمتوسط والطويل نجد :[4]

1. توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة.

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، طبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص186.

[2] www.badr-bank.net.

[3] حفيظ صوايلي ، **جريدة الخبر** ، الصادرة في 21 /2011/09 ، العدد 6483 .

[4] BADR infos, N° 16, Revue Bimestrielle D'information, Banque BADR, ALGERIE, 2000, p p: 32-33.

2.تحسين نوعية وجودة الخدمات، وتحسين العلاقات مع العملاء.

3.الحصول على أكبر حصة من السوق.

4.تطوير العمل البنكي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

5.رفع حجم الموارد بأقل التكاليف، وتوسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.

6.تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

ثانيا: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تتمثل أهم الوظائف التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإعتباره بنك تجاري عمومي فيما يلي :[1]

1.جمع الودائع والمدخرات من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وفتح الحسابات.

2.منح قروض الإستهلاك ؛ وقروض الإستغلال ؛ وقروض تمويل التجارة الخارجية ؛ وقروض الإستثمار.

3.القيام بالوساطة المالية وبخلق النقود.

4.وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن.

5.القيام بمختلف العمليات الأخرى التقليدية والحديثة والتي يقوم بها أي بنك تجاري.

المطلب الثالث : موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتكون موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب المادة 25 من المرسوم رقم 82_106 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1402 الموافق ل 13 مارس 1982 من :[2]

1. رأس ماله الأساسي والإحتياطي.
2. الودائع تحت الطلب والودائع لأجل وذلك من طرف الزبائن أو عن طريق إصدار السندات.
3. المصاريف التي يحصل عليها لقاء خدمات مقدمة للزبائن.
4. الميزانية المحددة من طرف المديرية العامة.
5. التسبيقات التي تقدمها الخزينة لتمويل برنامج التنمية.
6. الإعتمادات المالية المخصصة للصندوق والخصم التي يمكنه الحصول عليها من المؤسسات المصرفية الأخرى لاسيما البنك المركزي الجزائري.
7. جميع الحصائل والوسائل المالية الأخرى الناجمة عن أعماله.
8. القروض من الأوراق الأجنبية.
9. نسب الفوائد المحصل عليها من القروض الممنوحة.

---

[1] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، شوهد بتاريخ 2018/03/20. www.badr-bank.dz

[2] www.bank-of-algeria.dz

المطب الرابع : الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتطرق في هذا المطلب إلى التقسيم الحديث والذي يطلق عليه إسم التنظيم التجاري

الشكل رقم (03-01) : الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

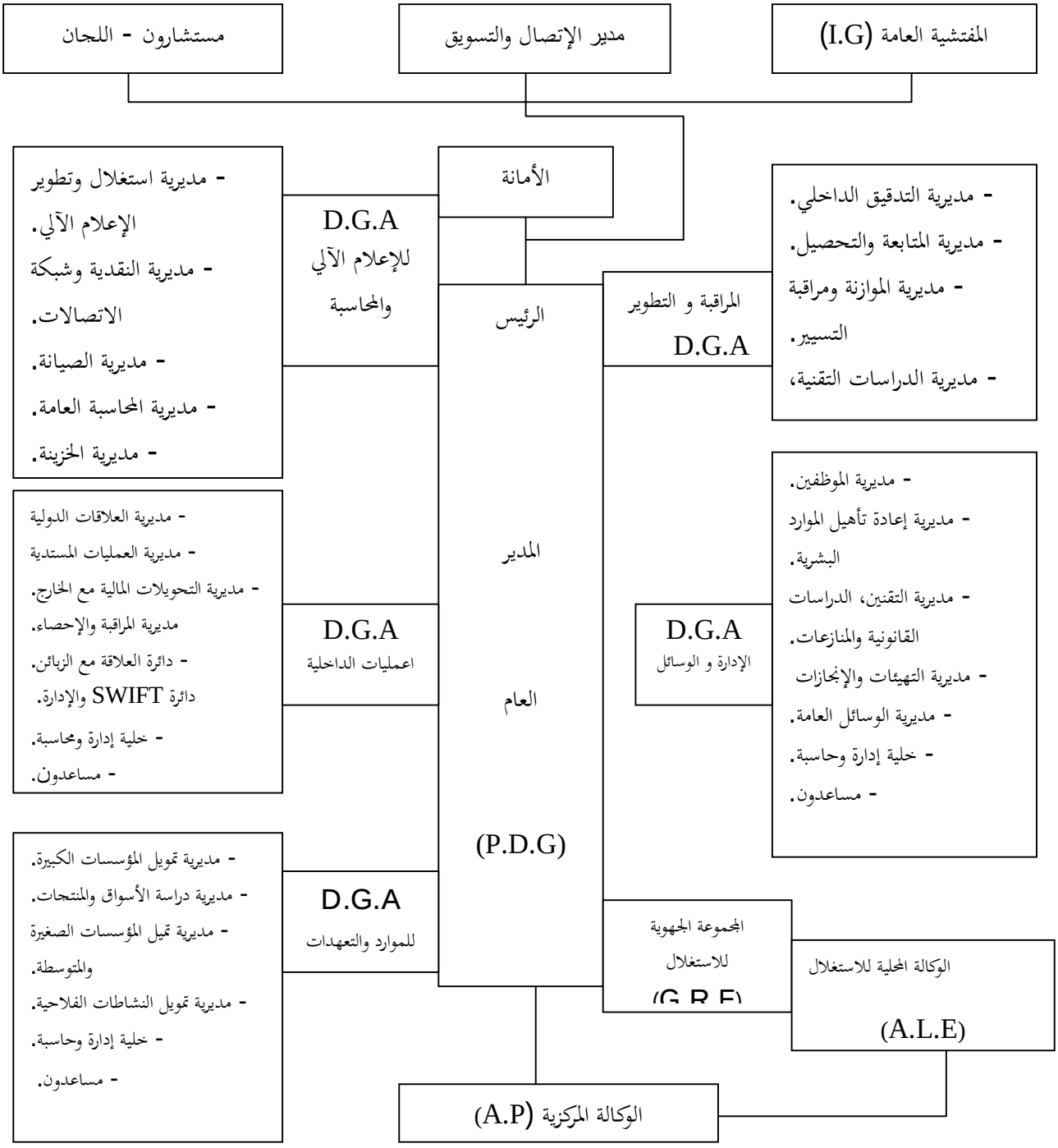

Source: www.badr-bank.net

المبحث الثاني : بطاقة فنية حول وكالة بدر – تيسمسيلت-

بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتيسمسيلت يعد من أكثر البنوك نشاطا لكون المنطقة منطقة فلاحية، حيث يقوم البنك حسب قانون تأسيسه بتنفيذ كل العمليات البنكية ومنح الإئتمان بكل أنواعه، وهو يعطي إمتيازا للمهن الفلاحية والريفية يمنحها قروضا بشروط أسهل وضمانات أخف.

المطلب الأول : لمحة عن وكالة تيسمسيلت -544 - وهيكلها التنظيمي

أنشئ بنك بدر تيسمسيلت يوم 13 مارس 1982، كوكالة تابعة إداريا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيارت تضم 13 عامل في عدة مصالح، يقع مقرها بحي 119 مسكن بوسط مدينة تيسمسيلت[1].

الشكل رقم (03-02) : الهيكل التنظيمي الحديث لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيسمسيلت.

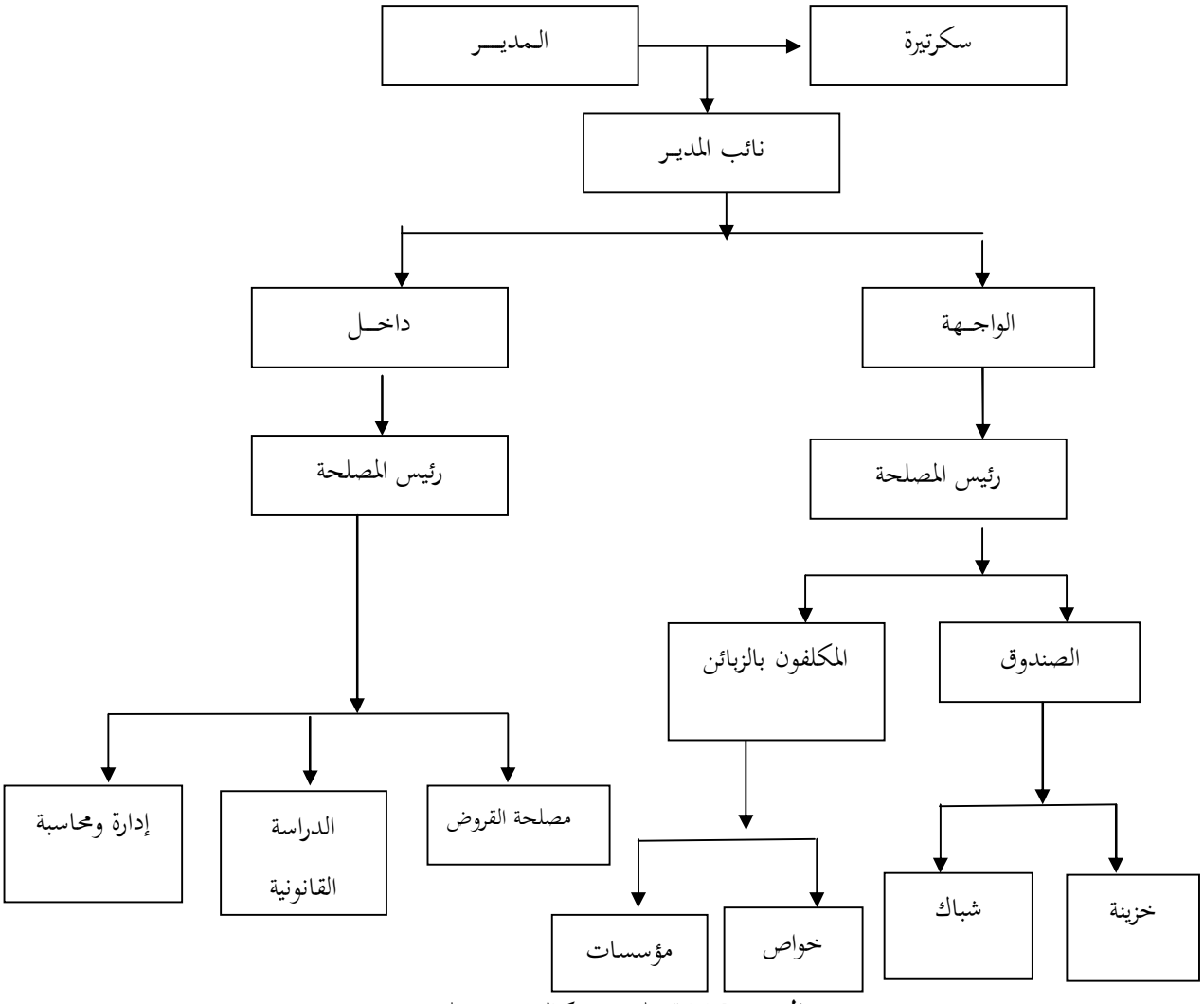

المصدر: إدارة بنك بدر وكالة تيسمسيلت

[1] مقابلة مع الموظفة المؤطرة، **المكلفة بالزبائن(مؤسسات)سويكات ليلي**، يوم 2018/03/17، على الساعة 14:00 مساءا، وكالة بدر تيسمسيلت.

المطلب الثاني : مصالح وكالة تيسمسيلت -544-

هي ممثل لمؤسسة بنكية على أدنى مستوى وتقوم بالتعامل المباشر مع العملاء كما تقوم بكل العمليات البنكية كالسحب والدفع وتقديم القروض وجمع الموارد بالنسبة للفروع يختفي عمله بمراقبة أعمال الوكالة بالنسبة للمديريات المركزية تقوم بتقديم ومتابعة سياسية المديرية العامة، ومن أهم المصالح الموجودة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1.المصلحة الإدارية :

وتتكون من فرع الشبك والمحفظة والتحويلات والمقاصة والمحاسبة

2.مصلحة القروض :

وتتكون من الفروع التالية :

الفرع التجاري، الفرع الفلاحي، الفرع العمومي.

3.مصلحة القرض المستندي :

تهتم بجميع العمليات التي تتعلق بالقرض المستندي والذي يمثل فرعا ونشاطا وحيدا في هذه المصلحة.

ومصالح أخرى، مصلحة المنازعات، مصلحة المناقصات، مصلحة الصندوق[1].

المطلب الثالث : الخدمات التي تقدمها وكالة تيسمسيلت -544-

سنتناول في هذا المطلب مختلف الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والتي تتنوع بتنوع فئات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يستهدفهم البنك. ففئات الأشخاص الذين يستهدفهم البنك بخدماته هم :[2]

1.فئة الخواص : أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك بإختصار هي :

أ. فتح حساب الشيك بالعملة الوطنية والصعبة.

ب. فتح حساب دفتر الإدخار ودفتر إدخار الأشبال.

ت. توفير ومنح البطاقات المغناطيسية الخاصة بالسحب والخاصة بالدفع والخاصة بالتوفير والإدخار.

ث. خدمة التأمين على الأشخاص.

ج. خدمة تأمين السكن ضد المخاطر والكوارث الطبيعية.

2.فئة الشباب : أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك بإختصار هي :

أ. فتح حساب الشيك بالعملة الوطنية والصعبة.

ب. فتح حساب دفتر الإدخار ودفتر إدخار الأشبال.

---

[1] مقابلة مع الموظفة المؤطرة، **المكلفة بالزبائن(مؤسسات)،سويكات ليلى**، يوم 2017/03/17، على الساعة 14:00 مساءا، وكالة بدر، تيسمسيلت.

[2] نفس المرجع.

ت. توفير ومنح البطاقات المغناطيسية الخاصة بالسحب والخاصة بالدفع والخاصة بالتوفير والإدخار.

ث. جهاز مساعدة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

3.فئة الفلاحين : أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك بإختصار هي :

أ. منح قروض الإستغلال والقروض البنكية الإستثمارية.

ب. منح القروض الفلاحية وقروض الإيجار.

ت. منح قروض السكن الريفي.

ث. تقديم خدمة التأمين الفلاحي.

ج. منح قروض الإستغلال لتمويل المؤسسات الإقتصادية التي تنشط في كل ما يخص المنتوج الفلاحي.

4.فئة الصيادين البحريين ومربين المائيات : أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك بإختصار هي :

أ. فتح الحسابات الجارية بالعملة الوطنية وبالعملة الصعبة.

ب. تمويل الإستثمارات وتمويل دورة الإستغلال (قصيرة الأجل).

5.فئة المؤسسات : أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك بإختصار هي :

أ. فتح الحسابات الجارية بالعملة الوطنية وبالعملة الصعبة.

ب. إستقبال الإيداعات لأجل.

ت. منح أذونات الخزينة.

ث. كراء صناديق الإدخار.

ج. منح قروض الإستغلال وقروض الإستثمار وقروض الإيجار.

ح. تقديم خدمة التحويلات المالية الدولية.

6.فئة الجزائريين المقيمين في الخارج: أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك بإختصار هي :

أ. فتح الحسابات بالعملة الصعبة.

ب. وفتح حساب دفتر الادخار ودفتر إدخار الأشبال.

ت. إستقبال الإيداعات لأجل.

ث. منح أذونات الخزينة.

ج. كراء صناديق الإدخار.

المبحث الثالث : تقديم وتحليل القوائم المالية لبنك بدر

بعد أن تم جمع القوائم المالية الخاصة بالبنك بدر لابد من إجراء تحليل ودراسة مالية لهذه القوائم من أجل تشخيص الوضعية المالية للبنك من خلال حساب مؤشرات والنسب المالية والتحلي الأفقي والعمودي التي من شأنهما أن يوضحو للبنك عن الصحة المالية له.

المطلب الأول : عرض وتقديم القوائم المالية لبنك بدر وكالة تسيمسيلت -544-

من خلال تربص الميداني الذي قمنا به في الوكالة بدر 544 إستطعنا الحصول علي قائمتين ماليتين هما الميزانية المالية وجدول الحسابات النتائج لسنتين 2015 و2016 أما بالنسبة لجدول التدفقات النقدية حسب للمعلومة التي تلقيناها من مؤطرتنا في النبك أنه غير معمول به وغير معتدم عليه في عمل.

أولا : الميزانية العمومية لبنك البدر وكالة -544-

يوضح الجدول التالي الميزانية العمومية للبنك البدر وكالة -544- المقدمة من طرف وكالة.

الجدول رقم (03-01) : الميزانية العمومية لسنتين (جانب الأصول)

	الأصول	2015	2016
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	134.268.674.558,06	89.573.416.155,66
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	12.798.298.898,75	1.097.292.734,44
3	أصول مالية جاهزة للبيع	37.228.566.599,57	50.570.550.140,62
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	32.051.274.808,29	51.018.637.860,03
5	سلفيات وحقوق على الزبائن	527.623.699.997,27	599.905.587.976,20
6	أصول مالية مملوكة الى غاية الاستحقاق	8.502.040.000,00	9.498.433.035,13
7	الضرائب الجارية –أصول	4.049.403.132,49	6.645.955.179,61
8	الضرائب المؤجلة – أصول	33.218.592,05	460.173.316,07
9		24.087.166.732,73	20.229.213.283,36

10	أصول أخرى	13.466.344.466,47	2.992.397.256,45
	حسابات التسوية		
11		5.204.452.030,47	5.902.782.300,71
	المساهمات في الفروع ،المؤسسات		
12	المشتركة أو الكيانات المشاركة	283.969.090,94	11.021.247,71
13	العقارات الموظفة	8.850.188.748.1	9.009.328.820,03
14	الأصول الثابتة المادية	11.123.392.07	10.988.227,39
	الأصول الثابتة غير المادية		
	مجموع الأصول	808.202.848.866,29	846.925.777.533,41

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد علي الملحق رقم (04)

الجدول رقم (03-02) : الميزانية العمومية لسنتين (جانب الخصوم)

	الخصوم	2015	2016
1	البنك المركزي	-	-
2	ديون تجاه الهيئات المالية	21.644.803.381,66	1.786.497.145,47
3	ديون تجاه الزبائن	638.939.006.599,57	648.915.563.176,26
4	ديون ممثلة بورقة مالية	9.212.883.598,76	7.737.441.431,11
5	الضرائب الجارية – خصوم	6.418.984.292,42	11.669.731.239,65
6	الضرائب المؤجلة – خصوم	1.067.829.710,49	2.770.025,01
7	خصوم أخرى	38.195.706.247,67	28.531.944.240,04
8		9.472.717.570,26	7.124.409.941,01

9	حسابات التسوية	4.076.804.147,55	4.256.433.654,49
10	مؤونات لتغطية لمخاطر والأعباء	-	-
	إعانات التجهيز – إعانات أخرى		
11	للإستثمارات	9.958.516.842,52	11.454.644.326,37
12	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	8.400.000.000,00	8.400.000.000,00
13	ديون تابعة	36.800.000.000,00	36.800.000.000,00
14	رأس المال	-	-
15	علاوات مرتبطة برأس المال	8.264.941.982,65	8.230.051.736,46
16	فارق اعادة التقييم	759.567.249,67	5.359.432.811,16
17	ترحيل من جديد (+/-)	6.989.543.331,39	16.751.026.143,17
	نتيجة السنة المالية (+/-)		
	مجموع الخصوم	808.202.848.866,29	846.925.777.533,41

المصدر : من إعداد الطالبتين بإعتماد علي الملحق رقم (05)

ثانيا : جدول حسابات النتائج لبنك البدر -544-

بالإعتماد علي المحلق رقم (06) الجدول التالي يوضح لنا جدول حسابات النتائج للبنك البدر وكالة -544- المقدمة من طرف وكالة.

الجدول رقم (03-03) : جدول حسابات الجدول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

2016	2015		
43532017698.25	29.175.638.601,25	فوائد ونواتج مماثلة	1
-10.317.718.197,69	-9.182.425.931,78	فوائد وأعباء مماثلة	2
628.043.269,79	5.098.896.266,99	عمولات (نواتج)	3
-82.630.450,18	-56.932.768,45	عمولات(أعباء)	4
5652600000	-	أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة .	5
58.000,00	-	أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع	6
312.830.436,33	695.739.084,37	نواتج النشاطات الأخرى	7
-149.680.626,26	-533.327.398,29	أعباء النشاطات الأخرى	8
39.575.520.130,24	25.197.587.854,09	**الناتج البنكي الصافي**	9
-11.360.951.190,47	-9.573.286.504,82	أعباء إستغلال عامة	10
-672.330.495,21	-690.894.661,49	مخصصات للإهتلاكات وخسائر على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	11
27.542.238.444,56	14.933.406.687,78	**الناتج الإجمالي للإستغلال**	12
-21.406.530.022,74	-	مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للإسترداد	13
15.889.508.216,74	-16.747476.805,33	إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة	14

	إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	12.014.786.249,70	-
15	**ناتج الإستغلال**	1.020.0716.132,15	22.025.216.638,56
16	أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	15.856.846,68	10682233
17	العناصر غير العادية	76094	-
18	العناصر غير العادية (أعباء)	-	-
19	**ناتج قبل الضريبة**	10.216.649.071,53	22.035.898.871,59
20	ضرائب على النتائج وما يماثلها	-3.227.105.740,14	-5.284.872.728,42
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**	6.989.543.331,39	16.751.026.143,17

المصدر : من إعداد الطالبتين بإعتماد علي الملحق رقم (06)

المطلب الثاني : تحليل القوائم المالية بواسطة المؤشرات

سنتطرق في هذا المطلب إلي عرض نتائج حساب نسب ومؤشرات التحليل المالي للبنك محل الدراسة من خلال معطيات التي تم جمعها من ميزانية وجدول حسابات النتائج ونقوم بالتحليل لسنتيي 2015 و2016

جدول رقم (03- 04) : أهم عناصر الأصول المستخدمة في حساب مؤشرات

عناصر الأصول	2015	2016
قروض علي المؤسسات	32.051.274.808,29	51.018.637.860,03
قروض علي الزبائن	527.623.699.997,27	599.905.587.976,20
إجمالي القروض	559.674.974.805,56	650.924.225.836,23
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	12.798.298.898,75	1.097.292.734,44
أصول مالية جاهزة للبيع	37.228.566.599,57	50.570.550.140,62
أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق	8.502.040.000,00	9.498.433.035,13
أصول أخري	24.087.166.732,73	20.229.213.283,36
حسابات التسوية	13.466.344.466,47	2.992.397.256,45
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	5.204.452.030,47	5.902.782.300,71
العقارات الموظفة	283.969.090,94	11.021.247,71
أصول ثابتة المادية	8.850.188.748,13	9.009.328.820,03
إجمالي الإستثمارات	110.421.026.567,06	9.931.1018.818,45

المصدر : من إعداد الطالبتين

جدول رقم (03-05) : أهم عناصر خصوم المستخدمة في حساب مؤشرات

عناصر الخصوم	2015	2016
ديون تجاه الهيئات المالية	21.644.803.381,66	1.786.497.145,47
ديون تجاه الزبائن	638.939.006.599,57	684.915.563.176,26
ديون ممثلة بورقة مالية	9.212.883.598,76	7.737.441.431,11
إجمالي الودائع	669.796.693.579,99	694.439.501.752,84
رأس المال الإجتماعي	36.800.000.000,00	36.800.000.000,00
الإحتياطات	9.049.455.295,08	14.038.998.626,47
فارق إعادة التقييم	8.264.941.982,65	8.230.051.736,46
إجمالي حقوق ملكية	54.114.397.277,73	59.069.050.362,93

المصدر : من إعداد الطالبتين

1.مؤشرات السيولة

أ. السيولة النقدية :

الجدول رقم (03- 06) : حساب السيولة النقدية

السنوات	2015	2016
النقد في الصندوق	134.268.674.558,06	89.573.416.155,66
إجمالي ودائع	669.796.693.579,99	694.439.501.752,84
نسبة السيولة النقدية	20.04	12.89

المصدر : من إعداد الطالبتين

يشير الجدول رقم (03- 06) إلي نسبة السيولة النقدية المحسوبة للبنك محل الدراسة لكل سنة من سنوات دراسة، إذا يظهر بشكل عام أن هناك تباين واضح بين نسبة السيولة النقدية في سنة 2015 وسنة 2016 حيث سجل البنك في سنة 2015 أعلي نسبة البالغة (20.04%) أما نسبة السيولة النقدية في سنة 2016 قدرت ب (12.89 %)، وهذا يقابله زيادة في الإقراض فإرتفاعها لا يعني من وجهة نظر إقتصادية توفير الحماية للمودعين بل أنها تحقق فعالية أكبر عند توظيف الودائع في مشاريع إستثمارية تعود بالفائدة على المصرف، وإرتفاع الودائع يعني أن البنك لديه قدرة عالية في جذب العملاء من خلال التأمين على ودائعهم ومنحهم فوائد مناسبة بالإضافة الى ضمانات أخرى، أما إرتفاع الأموال المستقرضة فلا يعني بالضرورة زيادة إلتزامات المصرف تجاه الغير لأن البنك يقوم بإستثمارها، وكما لاحظنا أن القروض والسلفيات قد إرتفعت سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 والودائع كذلك إرتفعت سنة 2016 مقارنة ب 2015.

2. مؤشرات الربحية

أ. معدل العائد علي الودائع

الجدول رقم(03-08) : حساب معدل العائد علي الودائع

السنوات	2015	2016
صافي الأرباح بعد ضرائب	6.989.543.331,39	16.751.026.143,17
إجمالي الودائع	669.796.693.579,99	694.439.501.752,84
نسبة معدل العائد علي الودائع	1.04	2.41

المصدر : من إعداد الطالبتين

من خلال جدول يتبن لنا قدرة البنك علي توليد الأرباح من الودائع التي إستطاع الحصول عليها قد إرتفعت في سنة 2016 بنسبة قدرت ب (2.41%) بينما كانت في 2015 (1.4%) ، حيث أن الإدارة تسعى الى زيادة عائدات الإقراض و الإستثمار في الأوراق المالية على الفوائد المستحقة على الودائع، ويمكن تفسير الإرتفاع في العائد على الودائع بأنه راجع الى زيادة الأموال المستثمرة من الأموال المودعة في البنك نتيجة تحسن الخدمات التي يقدمها وهذا الإرتفاع يدل على مؤشر جيد.

ب. معدل العائد علي الموارد

الجدول رقم (03-09) : حساب معدل العائد علي الموارد

السنوات	2015	2016
صافي الأرباح بعد ضرائب	6.989.543.331,39	16.751.026.143,17
إجمالي الودائع + حق الملكية	723.911.090.857,72	753.508.552.115,77
نسبة معدل العائد علي الموارد	0.96	2.22

المصدر : من إعداد الطالبتين

تبين لنا من خلال جدول أن البنك حقق أرباح من الموارد المتاحة في سنة 2016 بنسبة أعلي من النسبة المحققة في سنة 2015 والمقدرة ب (2.22%) وهذا يدل مؤشر جيد على آداء البنك، وذلك لأن النتيجة السنوية للسنة المالية كانت مرتفعة وكذلك لاحظنا أن الإحتياطات إرتفعت هذه السنة، وكان من الممكن أن يحقق البنك معدل عائد على

الموارد أعلى إذا حسن من خدماته المقدمة ومنح تسهيلات إئتمانية وحسن من سياسته مع الزبائن لجذب ثقتهم في وضع ودائعهم لدى البنك.

ت. معدل العائد علي حقوق الملكية

الجدول رقم (03- 10) : حساب معدل العائد علي حقوق الملكية

السنوات	2015	2016
صافي الأرباح بعد ضرائب	6.989.543.331,39	16.751.026.143,17
حقوق الملكية	54.114.397.277,73	59.069.050.362,93
ROE	12.91	28.35

المصدر : من إعداد الطالبتين

من الجدول تظهر نتائج مؤشر العائد علي حقوق الملكية إرتفعت نسبته في سنة 2016 إلي (28.35%) بينما كانت (12.91%) في سنة 2015 يعني أن البنك تميز بربحية أكبر وهذا مؤشر جيد، وإرتفاع حقوق الملكية كان مرتبط بإرتفاع الإحتياطات السنوية لسنة 2016، في حين أن رأس المال لم يتغير سنة 2016، ويمكن تفسير ذلك بأن حقوق المساهمين قد إرتفعت هذه السنة وأن البنك قد حقق ربحا.

ث. معدل العائد علي الأصول

الجدول رقم (03- 11) : حساب معدل العائد علي الأصول

السنوات	2015	2016
صافي الأرباح بعد ضرائب	6.989.543.331,39	16.751.026.143,17
إجمالي الأصول	808.202.848.866,29	846.925.777.533,41
ROA	0.86	1.97

المصدر : من إعداد الطالبتين

يظهر من خلال الجدول رقم (14) أن البنك حقق معدلات عائد علي الأصول في سنة 2016 نسبة مرتفعة قدرت ب (1.97%) هذا يعني أن البنك إستخدم لأصوله في تحقيق الأرباح وتلخص العلاقة بين نسب الربحية ونسب النشاط فقد تمكن البنك من تحقيق معدل عائد على الإستثمار أعلى سنة 2016 كما أنه حقق معدل عائد أعلى هذه السنة وهذا مؤشر جيد على آداء البنك.

3.مؤشرات النشاط

أ. معدل إستثمار الودائع

الجدول رقم (03- 12) : حساب معدل إستثمار الودائع

السنوات	2015	2016
إستثمارات + قروض	670.096.001.373,16	750.235.244.654,68
إجمالي الودائع	669.796.693.579,99	694.439.501.752,84
معدل إستثمار الودائع	100	108

المصدر : من إعداد الطالبتين

نلاحظ إن نسبة إستثمار الودائع إرتفعت بنسبة قليلة في سنة 2016 وهذا يدل علي أن حجم توظيف البنك للودائع في الإستثمارات كانت مرتفعة عن 2015، يعود السبب الى إرتفاع رصيد البنك من الودائع لدى البنك وأن البنك قام بتوظيف الودائع في إستثمارات وهذا ما يفسر إرتفاع الإستثمارات التي قام بها البنك سنة 2016.

ب. نسبة القروض إلي الودائع

الجدول رقم (03 - 13) : حساب نسبة القروض إلي الودائع

السنوات	2015	2016
قروض	559.674.974.805,56	650.924.225.836,23
إجمالي الودائع	669.796.693.579,99	694.439.501.752,84
نسبة القروض إلي الودائع	83.55	93.73

المصدر : من إعداد الطالبتين

يتبين أن النسبة القروض إلي الودائع إرتفعت سنة 2016 عن سنة 2015 وهذا يدل علي قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة المحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض، ويعتبر إرتفاع هذه النسبة دليل على قدرة البنك على تلبية القروض المقدمة إليه ولأن البنك يحقق إيرادات تمكنه من تغطية نفقاته وتحقيق الأرباح من خلال الودائع لأنها أحد مصاد تمويل البنك.

ت. معدل توظيف الأموال

الجدول رقم (03- 14) : حساب معدل توظيف الأموال

السنوات	2015	2016
الإستثمارات	110.421.026.567,06	99.311.018.818,45
حق ملكية + ودائع	723.911.090.857,72	753.508.552.115,77
معدل توظيف الأموال	15.25	13.17

المصدر : من إعداد الطالبتين

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة إمكانية البنك من تشغيل موارده المالية في الإستثمارات إنخفضت في 2016 إلي(13.17%) بينما كانت في 2015 (15.25%)، وهذا راجع إلى إنخفاض السيولة النقدية في البنك لذلك يجب عليه التوفيق بين السيولة والربحية وأن لا يستعمل في الودائع في مجال تقديم القروض كما أن هذا المؤشر يؤثر سلبا على البنك من خلال إنخفاض عوائده وأرباحه.

4. الرافعة المالية :

الجدول رقم (03- 15) : حساب الرافعة المالية

السنوات	2015	2016
إجمالي الأموال المقترضة من الغير	669.796.693.579,99	694.439.501.752,84
إجمالي الأصول	808.202.848.866,29	846.925.777.533,41
الرافعة المالية	0.82	0.81

المصدر : من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول يتبين أن الرافعة المالية للبنك إنخفضت بنسبة قليلة سنة 2016 إلى (0.81) مقارنة بسنة 2015 (0.81)، فكلما زاد إعتماد البنك على مصادر التمويل الخارجي تزداد درجة الرافعة المالية ويصبح فعالا إذا إستطاع البنك إستثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد أعلى من تكلفة الأموال المقترضة، أما إذا لم ينجح البنك في إستثمار الأموال المقترضة فإنه سيتعرض لمخاطرة وتتحقق له خسائر فيما لو لم يستخدم الرفع المالي، فزيادة العائد لا بد أن تكون مصحوبة بزيادة المخاطر (العلاقة بين العائد المخاطرة).

وبما أن الرفع المالي موجب فهذا يدل على أن المردودية المالية كانت جيدة وهذا مؤشر جيد للوضعية المالية للبنك.

المطلب الثالث : تحليل القوائم المالية بواسطة التحليل العمودي والأفقي

سنتطرق في هذا المطلب إلي عرض نتائج التحليل الأفقي والعمودي للبنك محل الدراسة من خلال إعتماد علي ميزانية وجدول حسابات النتائج بنك لسنتين 2015 و2016.

أولا: تحليل الميزانية العمومية لبنك البدر وكالة - 544-

1.التحليل الأفقي للميزانية

قمنا بداية بإعتماد الميزانية لسنة 2015 كسنة أساس، وهنا يمكننا من رصد التغيرات الحادثة في مختلف العناصر الواردة في الميزانية لسنة 2016، ونقوم لهذا الغرض بإعداد جدول خاص يكون علي الشكل التالي :

الجدول رقم (03- 16) : التحليل الأفقي للجانب أصول للميزانية بنك بدر

أصول	2015	2016	التغير المطلق	التغير النسبي
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	134.268.674.558	89.573.416.155,66	-44.695.258.402,4	33.28
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	12.798.298.898	1.097.292.734,44	-11.701.006.164,3	91.42
أصول مالية جاهزة للبيع				
سلفيات وحقوق على الهيئات	37.228.566.599	50.570.550.140,62	13341983541.05	
المالية	32.051.274.808	51.018.637.860,05	18.967.363.051,76	35.83
سلفيات وحقوق على الزبائن	527.623.699.997	599.905.587.976,2	72.281.887.978,93	

أصول مالية مملوكة الى غاية الإستحقاق	8.502.040.000	9.498.433.035,13	996.393.035,13	59.17 13.70
الضرائب الجارية - أصول	4.049.403.139	6.645.955.179,61	2.596.552.047,12	11.72
الضرائب المؤجلة - أصول	33.218.592,05	460.173.316,07	426.954.724,02	
أصول أخرى	24.087.166.732	20.229.213.283,36	-3.857.953.449,37	64.12
حسابات التسوية	13.466.344.447	2.992.397.256,45	-10.473.947.210	12.851
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	5.204.452.030	5.902.782.300,71	698.330.270,24	16.01 77.87
العقارات الموظفة	283.969.090,94	11.021.247,71	-272.947.843,23	
الأصول الثابتة المادية	8.850.188.748.1	9.009.328.820,03	159.140.071,93	13.41
الأصول الثابتة غير المادية	11.123.392.07	10.988.227,39	-135.164,68	96.11 1.79 1.21
مجموع الأصول	808.202.848.866	846.925.777.533	38.722.928.667,12	4.79

المصدر : من إعداد الطالبتين

الجدول رقم (03-17) : التحليل الأفقي لجانب الخصوم للميزانية بنك بدر

خصوم	2015	2016	التغير المطلق	التغير النسبي%
البنك المركزي	-	-	-	-
ديون تجاه الهيئات المالية	21.644.803.381,66	1.786.497.145,47	-19.858.306.236,19	-91.74
ديون تجاه الزبائن	638.939.006.599,57	648.915.563.176,26	9.976.556.576.69	1.56
ديون ممثلة بورقة مالية	9.212.883.598,76	7.737.441.431,11	-1.475.442.167,65	-16.01
الضرائب الجارية – خصوم	6.418.984.292,42	11.669.731.239,65	5.250.746.947,23	81.80
الضرائب المؤجلة – خصوم	1.067.829.710,49	2.770.025,01	-1.065.059.685,48	-99.74
خصوم أخرى	38.195.706.247,67	28.531.944.240,04	-9663762007.63	-25.03
حسابات التسوية	9.472.717.570,26	7.124.409.941,01	-2348307629.25	-24.79
مؤونات لتغطية لمخاطروالأعباء	4.076.804.147,55	4.256.433.654,49	179.629.506,94	4.40
إعانات التجهيز – إعانات أخرى للإستثمارات	-	-	-	-
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	9.958.516.842,52	11.454.644.326,37	1.496.127.483,85	15.02
ديون تابعة				
رأس المال	8.400.000.000,00	8.400.000.000,00	-	-
علاوات مرتبطة برأس المال	36.800.000.000,00	36.800.000.000,00	-	-
	-	-	-	-

إحتياطات	9.049.455.295,08	14.038.998.626,47	4.989.543.330.67	55.13
فارق التقييم	-1.047.911.383,40	-133.216.963,26	91.464.420,14	-
فارق إعادة التقييم	8.264.941.982,65	8.230.051.736,46	-34.890.246,19	0.42
ترحيل من جديد (+/-)	759.567.249,67	5.359.432.811,16	4.599.865.561.49	605.59
نتيجة السنة المالية (+/-)	6.989.543.331,39	16.751.026.143,17	9.761.482.811,78	139.65
مجموع الخصوم	808.202.848.866,29	846.925.777.533,41	38.722.928.667,12	4.79

المصدر : من إعداد الطالبتين

التفسير :

في هذا الأسلوب تم إعتبار سنة 2015 سنة الأساس وسنة 2016 سنة المقارنة بهدف متابعة التطور النسبي لعناصر القوائم المالية، فمن خلال الجدول ظهرت بأن السيولة النقدية إنخفضت بينما القروض والسلفيات إرتفعت، لذلك يجب على البنك التوفيق بين السيولة والربحية من خلال توظيف جزء من موارده المالية في المشاريع الإستثمارية والإحتفاظ بنسبة سيولة لتسديد الإلتزامات التي عليه .

من الضروري معرفة الأسباب وراء حدوث تغيرات غير الإيجابية لإتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها، علي سبيل المثال من المهم معرفة الأسباب وراء إنخفاض الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل في الأجل القصير في إطار الأنشطة السوق فقد يكون السبب قيام بعض البنوك المنافسة بجذب الزبائن البنك من خلال إنخفاض أسعار الفائدة علي هذا النوع من الأصول.

أما بالنسبة لديون تجاه الهيئات المالية سجلت إنخفاض وهذا يعود بالإيجاب علي البنك وهو مؤشر إيجابي له وقدر هذا الإنخفاض ب (1.74%) وديون مماثلة أيضا قدر إنخفاضها ب (16.01%).

2.التحليل العمودي للميزانية

يتم في هذا التحليل نسب مختلف عناصر الميزانية إلي عنصر الرئيسي في الميزانية ألا هو مجموع الأصول ومجموع الخصوم حيث تعطي الرقم (100%) وهو مايوضحة الجدول التالي :

الجدول رقم (03- 18) : التحليل العمودي للميزانية جانب الأصول والخصوم

أصول	النسب المئوية		الخصوم	النسب المئوية	
	2015	2106		2015	2016
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	16.61	10.57	البنك المركزي	-	-
			ديون تجاه الهيئات المالية	2.67	0.21
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	1.58	0.12	ديون تجاه الزبائن	79.05	76.62
أصول مالية جاهزة للبيع	4.60	5.95	ديون ممثلة بورقة مالية	1.13	0.91
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	3.96	6.02	الضرائب الجارية - خصوم		
			الضرائب المؤجلة -خصوم	0.79	1.37
سلفيات وحقوق على الزبائن	65.28	74.22	خصوم أخرى	0.13	3.27
أصول مالية مملوكة الى غاية الاستحقاق	1.05	1.12	حسابات التسوية	4.72	3.36
الضرائب الجارية - أصول	0.50	0.78	مؤونات لتغطية لمخاطر والأعباء	1.17	0.84
الضرائب المؤجلة - أصول	0.004	0.05		0.50	0.50
أصول أخرى	2.98	2.38	إعانات التجهيز- إعانات أخرى للاستثمارات		
حسابات التسوية	1.66	0.35			
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	0.64	0.69	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	-	-
العقارات الموظفة			ديون تابعة	1.23	1.35
الأصول الثابتة المادية	0.03	0.001	رأس المال		
الأصول الثابتة غير المادية	1.09	1.06		1.03	0.99
	0.13	0.001	علاوات مرتبطة برأس المال	4.55	4.34

			إحتياطات	-	-
			فارق التقييم	1.11	1.65
			فارق اعادة التقييم	(1.29)	(0.01)
			ترحيل من جديد (+/-)	1.02	0.09
			نتيجة السنة المالية (+/-)	0.09	0.63
				0.86	1.97
مجموع الأصول	100%	%100	مجموع الخصوم	%100	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين

التفسير:

يقوم هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية للبنك وذلك بإيجاد نسبة كل عنصر من عناصر القوائم المالية إلى إجمالي الأصول (100%) ومقدار التغير والتطور في عناصر القوائم المالية للسنوات 2015 و 2016 بالنسبة إلى إجمالي الخصوم والأصول، يوفر هذا التحليل القدرة علي ملاحظة التغير في التشكيل المكونة لمحفظة البنك، فقد إنخفضت الأهمية النسبية للأرصدة النقدية الجاهزة (نقد في الصندوق، الأرصدة لدي البنك المركزي، الأرصدة لدي مصارف لأخري) في ميزانية عام 2016 عن ميزانية 2015 من (16.61%) إلي (10.57%)، أما سلفيات علي حقوق الزبائن فقد زادت أهميتها النسبية حيث بلغت نسبتها في 2016 (74.22%) من إجمالي الأصول مقارنة مع نسبتها (65.28%) من إجمالي الأصول في عام 2015.

أما في جانب الخصوم فيلاحظ إنخفاض في الأهمية النسبية لديون تجاه الهيئات وتجاه الزبائن في ميزانية عام 2016 مقارنة مع ميزانية عام 2015.

أما رأس المال والإحتياطات فازدادت ت لأهمية النسبية بنسبة قليلا في عام 2016 مقارنة بميزانية عام 2015، وبالنسبة للقروض والسلف الممنوحة فنلاحظ إرتفاعا في نسبة عمليات الإقراض إلى إجمالي الأصول وذلك بسبب سعي البنك إلى جذب أكبر عدد من المستثمرين الذين يرغبون في إقامة مشاريع إستثمارية ضخمة لذلك لابد من تحسين نوعية خدماتها وتقديم التسهيلات الإئتمانية، أما بالنسبة للودائع إلى إجمالي الخصوم فقد إرتفعت سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 لذلك يجب على البنك التنويع وتحسين خدماته وتقديم التسهيلات والعمل على إقناع العملاء والتنويع في القطاعات ليضمن عدم سحب الودائع .

ثانيا : تحليل جدول حسابات النتائج

1. التحليل الأفقي لحساب النتائج : قمنا بداية بإعتماد حساب النتائج لسنة 2015 كسنة الأساس، وهذا مما يمكننا من رصد التغيرات الحادثة في مختلف بنود الواردة في حساب النتائج لسنة 2016 ونقوم لهذا الغرض بإعداد جدول خاص يكون علي الشكل التالي :

الجدول رقم (03-19) : التحليل الأفقي ل TRC

	2015	2016	التغير المطلق	التغير النسبي%
فوائد و نواتج مماثلة	29.175.638.601,25	43532017698.25	14.356.379.097	49.20
فوائد و أعباء مماثلة	-9.182.425.931,78	-10.317.718.197,69	-1.135.292.265,91	12.36
عمولات (نواتج)	5.098.896.266,99	628.043.269,79	-4.470.8520997,2	-87.68
عمولات(أعباء)	-56.932.768,45	-82.630.450,18	- 25.697.681,73	45.13
أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة .	-	5652600000	565.2600.000	-
أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع	-	58.000,00	58.000,00	-
نواتج النشاطات الأخرى	695.739.084,37	312.830.436,33	-382.908.648,04	-55.03
أعباء النشاطات الأخرى	-533.327.398,29	-149.680.626,26	3.836.466.772,03	-
الناتج البنكي الصافي	25.197.587.854,09	39.575.520.130,24	14.377.932.276,15	57.06

أعباء إستغلال عامة مخصصات للإهتلاكات وخسائر على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	-9.573.286.504,82 -690.894.661,49	-11.360.951.190,47 -672.330.495,21	-1.787.664.685,65 18.564.166,28	18.67 -
الناتج الإجمالي للإستغلال	14.933.406.687,78	27.542.238.444,56	12.608.831.756,78	84.43
مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للإسترداد إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	- -16.747.476.805,33 12.014.786.249,70	-21.406.530.022,74 15.889.508.216,74 -	- 32.636.985.022,07 -	- - -
ناتج الإستغلال	1.020.0716.132,15	22.025.216.638,56	11.824.500.506,41	115.91
أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى العناصر غير العادية العناصر غير العادية (أعباء)	15.856.846,68 76094 -	10682233 - -	-5.174.613,68 - -	-32.63 - -
ناتج قبل الضريبة	10.216.649.071,53	22.035.898.871,59	1.181.924.980,06	11.56
ضرائب على النتائج وما يماثلها	-3.227.105.740,14	-5.284.872.728,42	-2.057.766.988,28	63.76

الناتج الصافي للسنة المالية	6.989.543.331,39	16.751.026.143,17	9.761.482.811,78	139.65

المصدر : من إعداد الطالبتين

التفسير:

من خلال الحدول نلاحظ أن الناتج البنكي الصافي قد رتفع سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وهذا راجع إلى إرتفاع الفوائد والنواتج ونواتج العمولات وكذلك زبادة في الأرباح،كما لاحظنا إنخفاض الأصول المالية المتاحة لغرض البيع، وكذلك الناتج الإجمالي للإستغلال إرتفع سنة 2016 مقارنة ب 2015 بالرغم من أن أعباء الإستغلال و مخصصات الإهتلاكات والمؤونات على الأصول الثابتة كانت سالبة وهذا الإرتفاع راجع إلى زيادة حجم الإستثمارات المادية،كما لاحظنا أن ناتج الإستغلال كان مرتفع سنة 2016 لأنه كان هنالك إسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات.

وبالنسبة لناتج قبل الضريبة إرتفع كذلك هذه السنة لكن الأرباح والخسائر على الأصول المالية الأخرى إنخفض، أما الضرائب فقد إرتفعت هذه السنة على البنك وبالنسبة للناتج الصافي للسنة المالية فقد حقق البنك نتيجة موجبة وهذا مؤشر جيد حيث كانت النتيجة مرتفعة سنة 2016 .

2.التحليل العمودي لجدول حسابات النتائج : يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود حسابات النتائج إلي البند الرئيسي ألا وهو النتائج الصافي لسنة المالية حتى تعطي نسبة (100%) .

الجدول رقم (03- 20) : التحليل العمودي ل TRC

		النسب المئوية	
		2015	2016
1	فوائد و نواتج مماثلة	417.41	259.87
2	فوائد و أعباء مماثلة	-131.37	-61.59
3	عمولات (نواتج)	72.95	3.74
4	عمولات(أعباء)	-0.81	-0.49
5	أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة .	-	33.74
6	أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع	-	0.0003
7	نواتج النشاطات الأخرى	9.95	1.86
8	أعباء النشاطات الأخرى	-7.63	-0.89
9	**الناتج البنكي الصافي**	360.5	236.24
10	أعباء إستغلال عامة	-136.96	-67.82
11	مخصصات للإهتلاكات وخسائر على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	-9.88	-4.01
12	**الناتج الإجمالي للإستغلال**	213.66	164.41
13	مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات	-	-127.79

14	غير القابلة للإسترداد إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	-239.60 171	94.85 -
15	**ناتج الإستغلال**	145.06	131.47
16	أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	0.22	0.63
17	العناصر غير العادية	0.001	-
18	العناصر غير العادية (أعباء)	-	-
19	**ناتج قبل الضريبة**	146.17	132.15
20	ضرائب على النتائج وما يماثلها	-46.17	-31.54
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**	100	100

المصدر : من إعداد الطالبتين

التفسير:

تتكون النتجة الصافية من مجموعة من عناصر ومتمثلة في الناتج البنكي الصافي الذي شهد إنخفاض في سنة 2016 بنسبة 236.24% بينما كانت 360.5% في سنة 2015 وسجل الناتج الإجمالي للإستغلال أيضا إنخفاض كان (213.66 %) في سنة 2015 والذي أصبح في سنة 2016 (164.41%) .

التمثيل البياني للتحليل العمردي لجدول حسابات النتائج علي شكل دائري

الشكل رقم (03- 03) : التمثيل البياني ل TRC لسنة 2015

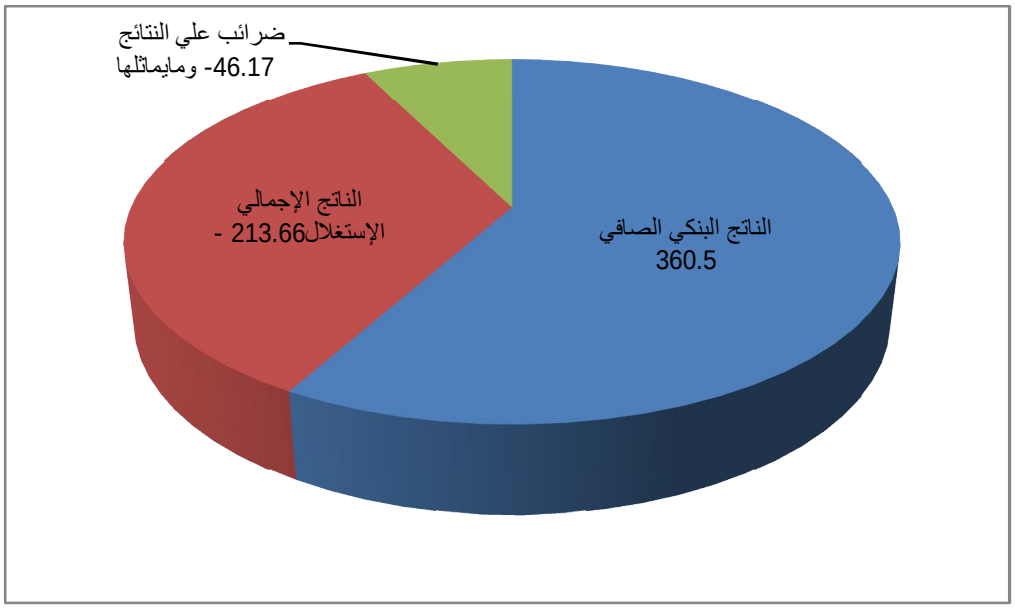

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد علي EXCEL

الشكل رقم (03-04): التمثيل البياني ل TRC لسنة 2016

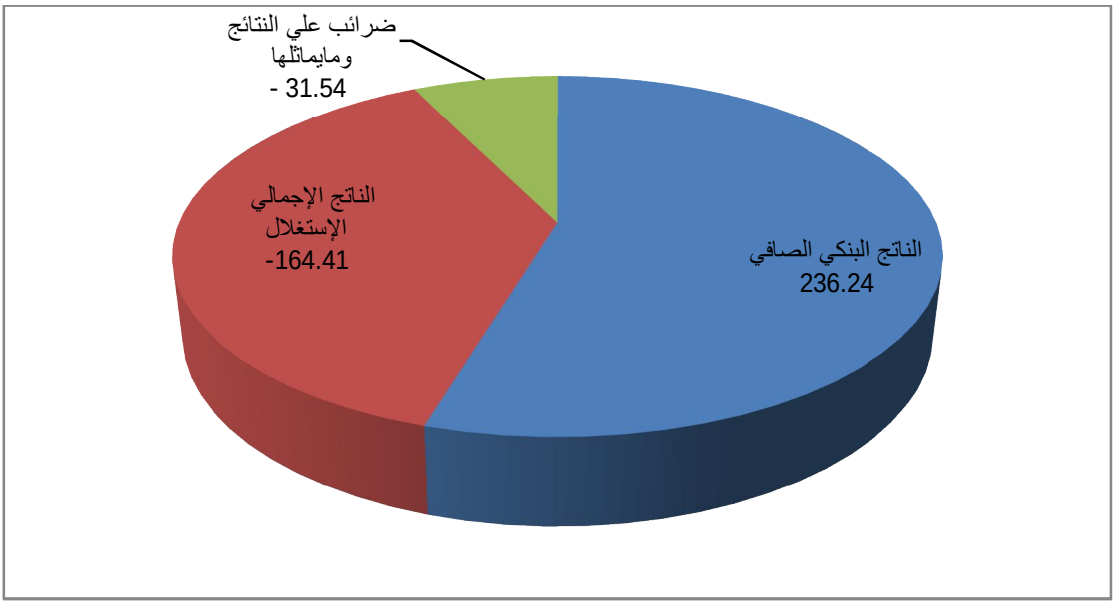

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد علي EXCEL

الخاتمة :

من خلال هذا الفصل التطبيقي نستنتج بأن عملية التحليل المالي للقوائم المالية للبنك خطوة أساسية يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتحديد وضعيته المالية قبل مباشرته في تمويل المشاريع الإستثمارية ومنح القروض وذلك من خلال مجموعة من الأدوات والمعايير المالية المخصصة لذلك الغرض، والتي تهدف إلى التأكد من ربحية وجدوى ونجاعة السياسات التي وضعها البنك وملاءمة التحليل المالي المستعمل من طرف البنك يلعب دورا هاما في تشخيص الوضعية المالية الحقيقية للبنك، لأنه يساعد البنك على إتخاذ القرار النهائي.

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومن خلال دراسة وتحليل قوائمه المالية، يمكننا الحكم عموما على وضعيته بناءا عليها بأنها جيدة عموما من خلال إعتمادنا علي مؤشرات والنسب مالية بإضافة إلي التحليل الأفقي والعمودي .

الخاتمة :

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى إحدى أهم البنوك التجارية العمومية في الجزائر، ألا وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت، تناولنا موضوع التحليل المالي للبنوك التجارية من خلال دراسة القوائم المالية للبنك المتمثلة في الميزانية العمومية وجدول حسابات النتائج بحيث قمنا بتطبيق الأدوات والنسب والمؤشرات المالية التي يستعملها هذا البنك في تحليله للقوائم المالية، وذلك من أجل معرفة مدى ملائمة التحليل والتقييم المالي المستعمل من طرف البنوك وللحكم على وضعيته بناءا على قوائمه المالية.

نتائج الدراسة :

وقد تم التوصل إلى عدة نتائج وهي كالتالي :

1. يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يعتمد عليها البنك في دراسة قوائمه المالية وتشخيص وضعيته المالية.
2. يختلف التحليل المالي المطبق في البنوك التجارية عن التحليل المالي في المؤسسات الإقتصادية في طرق ومؤشرات دراسة القوائم المالية.
3. إعتماد بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تحليل قوائمه المالية على النسب المالية والمؤشرات المتمثلة في مؤشرات السيولة والعائد والنشاط وكذلك على التحليل الأفقي والعمودي للقوائم المالية.
4. إعتماد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الميزانية وحساب النتائج فقط، وإهماله لجدول تدفقات الخزينة .
5. إستعانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في عرض نتائج التحليل والتقييم بالجداول فقط.

إفتقار بنك الفلاحة والتنمية الريفية لبرمجيات الإعلام الآلي الحديثة في عملية التحليل وإعتماده على جداول الإكسيل والآلات الحاسبة.

6. إنعدام وجود مصلحة متخصصة على مستوى الوكالة البنكية تقوم بالتحليل والتقييم المالي .

إختبار الفرضيات :

وكنتيجة لهذه الدراسة الميدانية إستخلصنا النتائج التالية بخصوص **تأكيد أو عدم تأكيد الفرضيات المطروحة** في المقدمة :

1. يختلف التحليل المالي في البنك عن التحليل المالي في المؤسسات الإقتصادية في مجموعة من العناصر كالنظام المحاسبي المالي ومجموعة من القوانين والمعايير وكذلك القوائم المالية. **(تم تأكيد الفرضية الأولى)**
2. تتمثل القوائم المالية التي يعتمد عليها البنك في الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة. **(تم تأكيد الفرضية الثانية)**

3.يتم تحليل القوائم المالية للبنك محل الدراسة بالإعتماد على مؤشرات ونسب خاصة بالتحليل المالي للبنك كالتحليل الأفقي والعمودي وبإستخدام المؤشرات التي تقيس السيولة والربحية والمخاطرة وعن طريق المقارنة بين سنتين أو أكثر. **(تم تأكيد الفرضية الثالثة)**

الإقتراحات والتوصيات :

وعليه كتوصيات نقترح على البنك أثناء قيامه بعملية التحليل المالي للقوائم المالية مراعاة وإتباع الخطوات التالية:

1. إعطاء أهمية للتحليل المالي داخل البنك وتوفير قسم خاص بذلك .
2. إعطاء أهمية لجدول تدفقات الخزينة لأنه مهم في التحليل المالي للبنك .
3. توفير البرامج المعلوماتية الحديثة للمساعدة في القيام بالتحليل المالي لمواكبة التطورات في البنوك العالمية والإستغناء عن الطرق القديمة .

آفاق الدراسة :

من خلال دراستنا لأهمية التحليل المالي في دراسة القوائم المالية للبنك وبعد إستخلاصنا للنتائج المذكورة، نرى أنه مازالت بعض النقاط يمكن التطرق إليها وتكون أساسا لبحوث لاحقة، ولهذا فانه يقترح دراسة مستقبلية كإستكمال لنتائج الدراسة الحالية وتتمثل في :

1.مدى إعتماد البنوك التجارية الجزائرية على النظام المحاسبي المالي SCFB.

2.أهمية جدول تدفقات الخزينة لدى البنوك التجارية .

قائمة المراجع :

أولا: باللغة العربية :

الكتب :

1.أحمد النور، **المحاسبة المالية- القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية المصرية**، دار الجامعية، مصر،2000.

2.أحمد فريد مصطفي، محمد فريد عبد المنعم عقر، **الإقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الشهاب الإسكندرية، 2000.

3.أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة مخاطر)**، مكتبة الذاكرة لطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2013 .

4. أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية**، طبعة الأولي، مكتبة الذاكرة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

5.إلياس بن ساسي، يوسف القريشي، **التسير المالي**، طبعة الأولي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

6.أنس البكري، وليد صافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، طبعة الأولي، دار المستقبل، 2009.

7.أيمن الشنطي، عامر شقر، **مقدمة في الإدارة التحليل المالي**، طبعة الأولي، دار البداية،عمان، الأردن 2007.

8. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة **العمليات المصرفية**، طبعة الأولي، دار وائل، عمان، الأردن، 2006.

9.دونالد كيسو، جيري ويجانت، تعريب أحمد حامد حجاج، سطان محمد سلطان، **المحاسبة المتوسط**ة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.

10.رضوان وليد عمارة، **أساسيات في الإدارة المالية**، الطبعة الأولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

11.زياد رمضان، محمدو خلالية، **التخطيط والتحليل المالي**، دار الشركة العربية المتحدة لتسويق والتوريدات، مصر، 2013.

12.زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

13. السالم مؤيد سعيد، **نظرية المنظمة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

14.سمير محمد الشاهد، طارق عبد العال حمد، **قواعد إعداد وتصور القوائم المالية للبنوك وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الطبعة الأولي، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 2000.

15. سمير محمد عبد العزيز، **إقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار العالمية القرن الحادي والعشرون**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، دون سنة النشر.

16.السيد متولي عبد القادر، **إقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولي، دار الفكر، عمان، 2010.

17.شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ الماليIFRS**، دار الزهران، الأردن، 2012.

18.صابر تاج السر محمد عبد الرحمان الكنزي، **التحليل المالي الأصول العلمية والعملية**، دار خوارما العملية، جدة، 2015.

19.صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملة**، طبعة الأولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

20. ضياء مجيد، **إقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

21. طارق طه، **إدارة البنوك والمعلومات المصرفية**، دار الكتب للنشر، مصر، 2000.

22.طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة**، الدار الجامعية، الإسكندريةن1999.

23.طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة عرض القوائم المالية**، الجزء الأول، الدارر الجامعية،مصرن2004.

24. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، طبعة الثالثة، ديون مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

25. عباس علي، **الإدارة المالية**، اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ، 2008

26.عبد الحليم محمد كراجة، **محاسبة البنوك**، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

27.عبد الغفار الحنفي، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوي**، دار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2009.

28.عبد الغفور حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، 1993.

29.عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي**، الطبعة الرابعة، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008.

30. علاء فرحان طالب، حيدر يونس الموسوي، محمد فائز حسن، **إدارة المؤسسات المالية (مدخل فكري معاصر)**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

31.فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، **محاسبة البنوك**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2002.

32.الفداغ فداغ، **المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول**، الطبعة الثانية، الوراق، عمان، 2002.

33. فضيل فارس، **التقنيات البنكية**، الجزء الأول، الطبعة الأولي، مطبعة موساك رشيد، الجزائر، 2013.

34.فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**، جدار للتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006.

35.مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، نوفمبر 2014.

36.محمد إبراهيم عبد الرحيم، **إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.

37.محمد الصيرفي، **التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية**، طبعة الأولي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2014.

38.محمد صبري إبراهيم ندا، طارق عبد العال حماد، هاشم أحمد عطية، **أساسيات المحاسبة**، مطبعة دار السلام، مصر،2016.

39.محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، طبعة الأولي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

40.محمد مطر، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني**، دار وائل، الأردن، 2006.

41.محمد يونس، عبد المنعم مبارك، **النقود وأعمال البنوك وأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندريةن2003.

42.مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الأولي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2009 .

43.منير إبرهيم هندي، **أدوات الإستثمار في أسواق المال الأوراق المالية صناديق الإستثمار** ، الطبعة الأولي، المكتب العربي الحديث، 1993.

44.مؤيد راضي حنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة الأولي، دار المسيرة، عمان، 2006.

45.مؤيد عبد الرحمان الدوري، نرو الدين أديب أبو زناد، **التحليل المالي بإستحدام الحاسوب**، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2006.

46.ناصر دادي عبدون، **تقنيات مراقبة التسير التحليل المالي**، جزء الأول، دار الهداية العامة، عمان، الأردن، 1998.

47.نصر حمود مزيان فهد، **أثر السياسات الإقتصادية في أداء مصارف التجارية**، الطبعة الأولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

48.وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، دنمارك، 2007.

الأطروحات :

49. بن فرجة زوينة، **القوائم المالية كأداة اللإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2013-2014.

50. زاهر صبحي بشناق، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية بإستخدام المؤشرات المالية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، غزة، 2011.

51.سعيد بلوم، **أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية**، رسالة مكملة لنيل ماجستير، تخصص تنمية وتسير الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، جزائر.

52. عبد الواحد غردة، **ضوابط منح الإئتمان في البنوك التجارية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة قالمة-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2003-2004.

53.لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، نيل شهادة الماجستير، الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.

54.اليمن سعادة، **إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2008-2009.

ملتقيات ومؤتمرات :

55.يحياوي مفيدة، عريف الرزاق، **مداخلة بعنوان أثر المعايير المحاسبية الدولية IAS/ IFRS علي التحليل المالي بالمؤسسة**، المركز الجامعي الوادي 17-18 جانفي 2018.

النصوص القانونية :

56. الجريدة الرسمية، **إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، العدد 76، الجزائر، 29 ديسمبر 2009.

57. الجريدة الرسمية، **النظام المحاسبي المالي**، العدد 74، الجزائر،25 نوفمبر 2007، المادة 25.

58.الجريد الرسمية، **قانون النقد والقرض**، العدد 16، الجزائر ، 14 أفريل 1990.

59. الجريدة الرسمية، **مدونة الحسابات**، العدد 19، الجزائر، 25 مارس2009.

60.الجريدة الرسمية، **حسابات النتائج**، العدد 19، 25 مارس 2009، المادة 1230.

مقابلات شخصية :

61.مقابلة مع الموظفة المؤطرة، المكلفة بالزبائن(مؤسسات)،سويكات ليلى، وكالة بدر،تيسمسيلت.

المواقع الإنترنت :

62. www. Badr- Bank. Net
63. www. Bank-Of-Algeria.Dz

64.محاسبة دوت نت، **المعايير المحاسبية الدولية IAS1**، 05-10، www. Infotecha Ccountants,11/03/2018

مجلات :

64. خالد الخطيب، الإفصاح **في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معايير المحاسبة الدولية رقم01**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد02، 2002.

ثانيا : باللغة الأجنبية

65. Jack forget ,Analyse Financièr , Editions d'Organisation , France , 2005.
65. BADR infos, N° 16, Revue Bimestrielle D'information, Banque BADR, ALGERIE, 2000.

65. Gregory MEEM ,Lire les etats financiers en IFRS, Editions D'Organisation, paris, France ,2004.